آسيا

٢٣ - الحالة في تيمور - ليشتي

القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٩٦٨ المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤

في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريرا خاصا عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية[١]. وأشار الأمين العام في التقرير، إلى أنه بالنظر إلى التحديات الهائلة التي لا تزال قائمة مع اقتراب الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية من نهايتها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، سيكون من الضروري تقديم المزيد من المساعدة لتوطيد المكاسب المحرزة في جو من السلام والأمن، والاستفادة منها. وأوصى بتمديد فترة البعثة لمدة سنة أخرى، مع تخفيض حجمها وتعديل ولايتها. وأوصى أيضا بنشر قوة أمن بغية توفير الحماية لضباط الاتصال العسكريين.

وفي الجلسة ٤٩١٣[٢]، المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. ووجه الرئيس (الصين) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة من ممثل البرتغال[٣]، يعرب فيها رئيس البرتغال عن تأييده لإدماج قوة عسكرية ضمن وجود الأمم المتحدة بعد انتهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية؛ وإلى رسالة من ممثل تيمور - ليشتي[٤]، يطلب فيها تمديد وجود إحدى كتائب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى ما بعد أيار/مايو ٢٠٠٤ في ضوء التقلب العام السائد في المنطقة وعدم استعداد القوات الحالية للبلد للتعامل بصورة مستقلة مع التوترات الداخلية. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأدلى أعضاء المجلس ببيانات، وأدلت ببيانات أيضا أستراليا، وإندونيسيا، وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)[٥]، والبرتغال، وتايلند، وتيمور - ليشتي، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وفيجي، وماليزيا، ونيوزيلندا، واليابان، والأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وعرض وكيل الأمين العام تقرير الأمين العام فذكر أنه رغم أن تيمور - ليشتي أحرزت تقدما باهرا، فإن البلد لم يتجاوز بعد عتبة الاتكال الحقيقي على الذات. وقال إن استمرار وجود عملية صغيرة لحفظ السلام خلال مرحلة توطيد إضافية مدتها عام واحد يكتسي أهمية أساسية في تدعيم وتعزيز ما تم إنجازه حتى

(١) S/2004/117، المقدم عملا بالقرار ١٤١٠ (٢٠٠٢).

(٢) خلال تلك الفترة، وإضافة إلى الجلسات التي يشملها هذا الفرع، عقد المجلس جلسات سرية مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية عملا بالجزأين ألف وباء من المرفق الثاني من القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وقد عقدت هذه الجلسات في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ (الجلسة ٤٩٦٣) و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (الجلسة ٥٠٧٤) و ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٧٩).

(٣) S/2004/108.

(٤) S/2004/114.

(٥) أيد البيان أيضا كل من إستونيا، وألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وصربيا والجبل الأسود، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا.

ذلك اليوم. ورأى أن استمرار تقديم المساعدة للإدارة العامة مطلب عاجل. وقال أيضا إن استمرار تقديم المساعدة الدولية مطلب أساسي لإجراء التحقيقات في الجرائم الخطيرة ومباشرة الدعاوى المتعلقة بها، وذلك لبيان عزم المجلس على التصدي لمسألة الإفلات من العقاب. ودعا من أجل تعزيز الهدوء في وقت من التوترات المحتملة، وتوفير الأمن والحماية وإخراج موظفي الأمم المتحدة، إلى الإبقاء على قوة عسكرية صغيرة بعد أيار/مايو ٢٠٠٤[٦].

ورحب المتكلمون عموما بالتقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي في مجالات الإدارة العامة، وفي الجهود الرامية إلى التصدي للجرائم الخطيرة وإحلال الأمن الداخلي ومواصلة تعزيز العلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، وفي المنطقة. واتفق المتكلمون على الحاجة إلى توطيد وتوسيع الإنجازات التي حققتها تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية، واتفقوا على أن تقديم المزيد من المساعدة إلى تيمور – ليشتي بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ سيكون ضروريا في مجالات مثل النظام القضائي والهياكل الإدارية والحفاظ على الأمن. واتفق المتكلمون في تقييمهم على أن تيمور – ليشتي قد وصلت إلى منعطف حاسم، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل المتضافر في سبيل مساعدة مؤسسات تيمور – ليشتي على بلوغ الاكتفاء الكامل. ومثلما ذكر ممثل البرازيل، لا ينبغي أن يبالغ المجتمع الدولي في تقييمه لما تمثله تيمور – ليشتي باعتبارها قصة نجاح ملموس للأمم المتحدة، فما زال يلزم عمل الكثير[٧]. وأعرب ممثل الجزائر عن اعتقاده بأنه من واجب المجتمع الدولي أن يواصل دعم تلك الدولة الفتية في هذه المرحلة الحاسمة من إقامة مؤسساتها[٨]. وأقر ممثل تيمور – ليشتي بأن حكومة بلده تتحمل جزءا من المسؤولية عن مواطن قصورها وضعفها، إلا أنه ذكر أن البلد يتمتع بالاستقلال منذ فترة تقل عن العامين. وأشار إلى أنه لا أحد من أعضاء حكومة بلده قد مارس الحكم من قبل، وأن هناك نقصا في التدريب، لا سيما في القطاع القضائي، حيث يتعين تعزيز الشرطة على وجه الخصوص[٩].

وأعرب بعض المتكلمين عن شعورهم بالقلق إزاء الحالة الأمنية، التي لا تزال معرضة للخطر لأسباب منها الجماعات المزعزعة للاستقرار التي تواصل العمل في تيمور الغربية عبر خط الحدود[١٠]. وشدد آخرون على ضرورة تعزيز سيادة القانون والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك المساعدة في إنجاز التحقيقات في الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٩ واستئصال الفساد[١١]. وحث عدد كبير من المتكلمين تيمور – ليشتي وإندونيسيا على التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن حدودهما البرية. وذكر ممثل إندونيسيا في هذا الصدد أن اللجنة الوزارية المشتركة أنشأت عددا من الأفرقة العاملة للتعامل مع قضايا الحدود، والتجارة، والمالية، والأمور

(٦) S/PV.4913، الصفحات ٢–٦.

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ٦–٨.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (الجزائر).

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (البرازيل)؛ والصفحة ١٠ (فرنسا)؛ والصفحة ١٥ (إسبانيا)؛ والصفحة ٣٧ (البرتغال).

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (البرازيل)؛ والصفحة ١٢ (شيلي)؛ والصفحة ١٣ (الفلبين)؛ والصفحة ١٧ (رومانيا)؛ والصفحة ١٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٩ (أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣١ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٣٤ (اليابان)؛ والصفحة ٣٨ (تايلند)؛ والصفحة ٤٣ (جمهورية كوريا).

القانونية، والشؤون التعليمية والثقافية، والنقل والاتصالات[١٢]. وأعرب عدد من المتكلمين عن الأمل في أن يتم التوصل قريبا إلى حل بشأن ما يقرب من ٢٨ ٠٠٠ لاجئ في الجزء الغربي من الجزيرة[١٣]، وإن كان ممثل إندونيسيا قد ذكر أن بقية التيموريين الشرقيين ليسوا لاجئين، وإنما اختاروا البقاء في إندونيسيا، وتتخذ الآن إجراءات لمنحهم الجنسية الإندونيسية[١٤].

وعلى هذه الخلفية، أعربت الوفود عن تأييدها للتوصية المقدمة من الأمين العام، والنداء الموجه من تيمور - ليشتي، بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى في مرحلة التوطيد مع تقليص حجمها وتعديل ولايتها. واتفق المتكلمون على أن أي انسحاب فوري للوجود العسكري ولوجود الشرطة الدوليين هناك من شأنه أن يخلق فراغا أمنيا في البلد. وأعرب عدد كبير من المتكلمين عن التأييد التام لمقترحات الأمين العام، بما في ذلك مقترح أن تُبقي البعثة على قوة عسكرية أصغر حجما[١٥]، وفي هذا الصدد أوضح ممثل إسبانيا أنه لا شك في أن الاحتفاظ بمكون عسكري سيخفض خطر وقوع أحداث تؤدي إلى زعزعة الاستقرار[١٦]. وأكد عدد من الممثلين أن حكومة تيمور - ليشتي قد أعربت عن رغبتها في استمرار وجود قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في البلد[١٧]. وسلط ممثل باكستان والأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية الضوء على القيمة الرادعة لوجود ذلك المكون[١٨]، وذكر متكلمون آخرون أن العنصر العسكري يمثل جهدا متواضعا نسبيا يمكن أن يُحدث تأثيرا حاسما، تمشيا مع الحقائق الحاصلة على أرض الواقع[١٩].

وعلى العكس من ذلك، كرر ممثل أستراليا تأكيد رأي حكومته وهو أن وجود وحدة شرطة مسلحة احتياطية تابعة للأمم المتحدة للاستجابة لحالات الطوارئ في تيمور - ليشتي يمكن أن يساعد البلد على التصدي للتحديات الأمنية التي يواجهها، التي هي داخلية، وتحتاج بالتالي إلى استجابة من الشرطة وليس استجابة عسكرية. وقال إن الوحدة المقترحة ستضطلع بدور تكميلي ضروري لوجود أية قوة لحفظ السلام في حين تكون المسؤولية عن أعمال الشرطة اليومية والتنفيذية مقصورة على حكومة تيمور - ليشتي[٢٠]. واتفق بعض المتكلمين على أن

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (إسبانيا)؛ والصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٧ (رومانيا)؛ والصفحة ١٨ (الجزائر)؛ والصفحة ١٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٧ (البرتغال)؛ والصفحة ٤٤ (فيجي).

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٧.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (البرازيل)؛ والصفحة ١٢ (شيلي)؛ والصفحة ١٣ (الفلبين)؛ والصفحة ١٥ (إسبانيا)؛ والصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٧ (رومانيا)؛ والصفحة ٢٠ (بنن)؛ والصفحة ٢١ (أنغولا)؛ والصفحة ٢٣ (باكستان)؛ والصفحة ٢٧ (سنغافورة)؛ والصفحات ٢٩-٣١ (أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣١ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٣٤ (اليابان)؛ والصفحة ٣٧ (البرتغال)؛ والصفحة ٣٨ (تايلند)؛ والصفحة ٤٠ (ماليزيا)؛ والصفحة ٤٢ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٤٤ (فيجي)؛ والصفحة ٤٥ (مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية).

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٠ (بنن)؛ والصفحة ٢٩ (أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٤ (اليابان)؛ والصفحة ٤٢ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٤٤ (فيجي).

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣ (باكستان)؛ والصفحة ٤٥ (مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية).

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (رومانيا)؛ والصفحة ٢١ (أنغولا)؛ والصفحة ٢٧ (سنغافورة)؛ والصفحة ٣١ (نيوزيلندا).

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

التهديدات الأمنية التي تواجهها تيمور – ليشتي ذات بُعد داخلي في معظمها، وأيدوا الاقتراح الأسترالي[٢١]. وفي الوقت نفسه، أعرب ممثلا ألمانيا وأستراليا عن استعدادهما للانضمام إلى توافق في الآراء بشأن قوة حفظ السلام التي اقترحها الأمين العام، بما فيها العنصر العسكري[٢٢]. وذكر ممثل تيمور – ليشتي، من جهته، أن وجود قوة للشرطة لا يوفر نفس الردع والمصداقية اللذين يوفرهما وجود قوة عسكرية، التي من شأنها أن توفر للبلد الوقت والحيز اللازمين لتعزيز قوتي الدفاع والشرطة فيه[٢٣].

وقال ممثل فرنسا، في معرض تشديده على أهمية تحديد استراتيجية خروج واضحة، إن المدة الزمنية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة ينبغي ألا تتعدى فترة عام واحد وأكد أنه ينبغي وضع جدول زمني دقيق لخفض القوات إلى أن يتم انسحابها نهائيا[٢٤]. وأكد ممثل فيجي أيضا على ضرورة احترام وضع جدول زمني لإنهاء البعثة[٢٥]. وذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن أي مساعدة في مجال الإدارة المدنية بعد أيار/مايو ٢٠٠٥ ستقدم من خلال الدعم العادي من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بدلاً من أن يتم ذلك من خلال عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام[٢٦]. وأعرب ممثل تيمور – ليشتي عن اعتقاده بأن بلده يمكن أن يتولى مسؤوليات أعمال الشرطة والدفاع بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥[٢٧]. إلا أن ممثل الاتحاد الروسي ذكر أن تيمور – ليشتي هي مثال آخر على أن عملية إقامة دولة هي عملية معقدة للغاية وتتطلب عمالة كثيفة ولا يمكن اختزالها على نحو مصطنع في نماذج وأطر قائمة جامدة[٢٨].

وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية[٢٩]، واصل فيه تطوير مقترحاته بشأن مرحلة توطيد البعثة، بما في ذلك وضع توصية جديدة بإنشاء وحدة استجابة دولية في حالات الطوارئ. ومع إشارة الأمين العام إلى أن التقدم الرائع الذي حدث أتاح الإسراع بتقليص الوجود الدولي على أرض الواقع، فقد أوصى مرة أخرى بتمديد فترة البعثة لمرحلة توطيد أخرى لمدة سنة لضمان استدامة المكاسب التي تحققت حتى الآن وتعزيزها وتدعيمها، مما يمكِّن تيمور – ليشتي من أن تحقق الاكتفاء الذاتي. ولذلك، فقد اقترح ثلاثة برامج لدعم الإدارة العامة والعدالة، وتطوير إنفاذ القانون، والأمن والاستقرار. وأشار إلى أن تقديم الدعم عن طريق حفظ السلام يمكن به تلبية متطلبات البلد الأكثر إلحاحا فحسب، وإلى أن ذلك الدعم يجب أن يكمله ويعززه دعم ثنائي ومتعدد الأطراف، إذا ما أريد حدوث تقدم حقيقي.

وفي الجلسة ٤٩٦٥، المعقودة في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي. وأدلى ببيانات جميع الدول

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (ألمانيا)؛ والصفحة ١٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (الولايات المتحدة).

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (ألمانيا)؛ والصفحة ٣٢ (أستراليا).

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤٤.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٢٩) S/2004/333، المقدم عملا بالقرار ١٤١٠ (٢٠٠٢).

الأعضاء في المجلس[٣٠] وممثلو أستراليا، وإندونيسيا، وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)[٣١]، والبرتغال، وتيمور - ليشتي، وسنغافورة، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، واليابان[٣٢].

وعرض الممثل الخاص للأمين العام التقرير وتطرق إلى مختلف عناصر الولاية المتعلقة بالأمن الخارجي والداخلي ودعم الإدارة العامة، من قبيل تطوير قدرات الشرطة الوطنية، ووجود العنصر العسكري للبعثة، والعلاقة الثنائية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. وذكر أن البعثة أسهمت بقدر هام، من خلال أنشطتها في مجال بناء المؤسسات والقدرات، في تحقيق قدرة مؤسسات تيمور - ليشتي على البقاء وفي استقرارها السياسي. واعتبر أن وجود استراتيجية خروج قوية لضمان الاستدامة يمثل التحدي الرئيسي خلال مرحلة توطيد البعثة. وذكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام أنه قد أحرز تقدم كبير في تقليص حجم البعثة بصورة منظمة[٣٣].

ورحب المتكلمون عموما بالتقدم الكبير المحرز في تيمور - ليشتي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام[٣٤]، بما في ذلك الحالة الأمنية الهادئة إلى حد كبير؛ واستمرار العلاقة الإيجابية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا؛ والتطور الجاري في الإدارة العامة في البلد؛ وقيام الحكومة بوضع قانون أساسي ومدونة تأديبية للشرطة التيمورية وقانون أساسي لقوات الدفاع التيمورية. وفي الوقت نفسه، اتفق المتكلمون على أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، واتفقوا مع الأمين العام على أنه ينبغي تمديد ولاية البعثة مع تعديل ولايتها وخفض عدد أفرادها لمدة عام آخر من أجل بلوغ مشارف حاسمة للاكتفاء الذاتي وترسيخ المكاسب التي تحققت خلال فترة السنتين منذ إنشاء البعثة. وعلى وجه الخصوص، وافقوا على أن تواصل البعثة تقديم دعم قوي إلى الإدارة العامة والمؤسسات الأمنية الناشئة في تيمور - ليشتي، ومساعدة البلد على إنشاء نظام قضائي قوي مع التأكيد على حقوق الإنسان وسيادة القانون. ورحب المتكلمون بالتالي على وجه الخصوص بتوصية الأمين العام بإنشاء برنامج لدعم الإدارة العامة والعدالة. وذكر المتكلمون أيضا أنه لا يمكن إحراز تقدم إلا بما يتمشى مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأكد ممثل المملكة المتحدة أن بناء إمكانات الحكم في تيمور - ليشتي دون تعقيدات أمر ضروري لتخفيض قوام بعثة الدعم بصورة سلسة[٣٥].

وذكر ممثل فرنسا أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩[٣٦]، ورحب عدد من المتكلمين بالعمل الذي تقوم به وحدة الجرائم الخطيرة[٣٧]. وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن اعتقاده بأن وحدة الجرائم الخطيرة ينبغي أن تتقيد تقيدا شديدا باستراتيجية الإكمال

(٣٠) تكلمت البرازيل أيضا باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

(٣١) أيدت هذا البيان كل من ألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، وليختنشتاين.

(٣٢) مثلت تيمور - ليشتي الوزيرة الأقدم والوزيرة في رئاسة مجلس الوزراء لديها.

(٣٣) S/PV.4965 و Corr.1، الصفحات ٣-٧.

(٣٤) S/2004/333.

(٣٥) S/PV.4965 و Corr.1، الصفحة ١١.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٢٨ (نيوزيلندا).

التي تبنَّتها، مُنهية التحقيقات في وقت لا يتجاوز تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حتى يتسنى لها اختتام جميع المحاكمات التي تقوم بها في وقت لا يتجاوز أيار/مايو ٢٠٠٥. وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي، إلى جانب الأمم المتحدة، أن ينظرا في إنشاء لجنة دولية معنية بالحقيقة بوصفها وسيلة لتحقيق المساءلة وفي نهاية المطاف المصالحة في تيمور – ليشتي عن طريق حسم الحالات المطروحة[٣٨]. وأعرب بعض المتكلمين عن تأييدهم لحسم المسائل المتبقية في مجال العدالة والمتعلقة بالجرائم الأقل خطورة من خلال العمل المتوازي للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور – ليشتي[٣٩].

وأعرب عدد كبير من الوفود عن القلق إزاء عدم استقرار أوضاع القطاع الأمني، مع استمرار وجود عدد من مواطن الضعف المؤسسي في الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وفي هذا الصدد، رحب بعض المتكلمين صراحة باقتراح نشر وحدة استجابة دولية تتألف من ١٢٥ فردا من شرطة الدرك، إضافة إلى العنصر العسكري المقترح سابقا والمؤلف من ٣١٠ جنود، لتشكيل قوة أمنية ذات عنصرين، لتقديم الدعم لقوات الأمن في تيمور – ليشتي في حالات الطوارئ[٤٠].

وأكد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن البعثة ينبغي أن تنتهي في تاريخ لا يتعدى أيار/مايو ٢٠٠٥، وهو التاريخ الذي ينبغي للحكومة بحلوله أن تتحمل كامل مسؤوليتها عن أمنها بينما تواصل تلقِّي الدعم من مكان آخر في منظومة الأمم المتحدة ومن أعضاء آخرين في المجتمع الدولي[٤١]. كذلك، رأى ممثل اليابان أن من الضروري خلال هذه الفترة إنجاز الإجراءات الانتقالية من مرحلة عمليات حفظ السلام لأغراض تسوية الصراع إلى المرحلة التالية المتمثلة في تنفيذ الأنشطة الإنمائية التي يجب أن تتم عن طريق القنوات الثنائية أو المؤسسات الدولية ذات الصلة[٤٢]. ووافق ممثل الهند على أنه لا بد من أن يحل التعاون الثنائي والإقليمي تدريجيا محل المساعدة المتعددة الأطراف بنطاقها الحالي[٤٣].

وفي الجلسة ٤٩٦٨، المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله مرة أخرى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية[٤٤]. ووجه الرئيس (باكستان) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[٤٥]، طرح بعد ذلك للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤)[٤٦]، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي لمدة ستة أشهر، عاقدا النية على تمديد تلك الولاية لفترة أخرى ونهائية مدتها ستة أشهر حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥؛

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (شيلي)؛ والصفحة ٢٣ (أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحتان ٣٤ و ٣٥ (نيوزيلندا)؛ والصفحتان ٣٧ و ٣٨ (النرويج).

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٧ (سنغافورة)؛ والصفحة ٣٦ (أستراليا).

(٤١) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

(٤٤) S/2004/333.

(٤٥) S/2004/383.

(٤٦) دعيت ممثلة تيمور – ليشتي للمشاركة في الجلسة ولكنها لم تدل ببيان.

قرر أيضا تخفيض حجم البعثة وتنقيح مهامها، وفقا لتوصيات الأمين العام في الفرع الثالث من تقريره المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

قرر بناء على ذلك أن تتألف البعثة من العناصر التالية، على النحو المبيّن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: (أ) دعم الإدارة العامة ونظام العدل في تيمور - ليشتي، ودعم العدالة في مجال الجرائم الخطيرة؛ (ب) دعم تطوير إنفاذ القانون في تيمور - ليشتي؛ (ج) دعم الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي؛

قرر أيضا أن تظل مبادئ حقوق الإنسان المقبولة دوليا جزءا لا يتجزأ من أنشطة التدريب وبناء القدرات التي تنفذها البعثة بموجب الفقرة ٣ أعلاه.

وشدد ممثل البرازيل على أن القرار يشكل التزاماً واضحاً من جانب المجتمع الدولي بإقرار السلام والأمن في بلد لا يزيد عمره على سنتين، وقال إنه على يقين من أن مرحلة التوطيد التي تستغرق عاماً واحداً من وجود الأمم المتحدة في تيمور- ليشتي ستكون فائقة الأهمية لتطور ذلك البلد وتنمية قدراته وتحقيقه الاكتفاء الذاتي[٤٧].

القرار ١٥٧٣ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٧٩ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، قدم الأمين العام تقريرا مرحليا عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية[٤٨]. وقد أفاد في التقرير بأن حكومة تيمور - ليشتي اتخذت عدة خطوات هامة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بهدف الوصول إلى مشارف الاكتفاء الذاتي. فقد سنَّت تشريعا إضافيا ونجحت في تولي المسؤولية عن أمنها الداخلي والخارجي، بينما استمرت إدارتها العامة، ووكالات إنفاذ القانون التابعة لها، وقواتها المسلحة جميعها في التطور والنضج. ومن الواضح في الوقت ذاته أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه خلال الأشهر المتبقية لولاية البعثة، وسيتوقف إحراز التقدم على الجهود المشتركة التي تبذلها تيمور - ليشتي والبعثة والمجتمع الدولي.

وفي الجلسة ٥٠٢٤، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو أستراليا، وإندونيسيا، والبرتغال، وتيمور - ليشتي، وماليزيا، ونيوزيلندا، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي)[٤٩]، واليابان.

وذكر الأمين العام المساعد في عرضه لتقرير الأمين العام أنه باستثناء بضعة حوادث طفيفة وقعت فإن الحالة في تيمور - ليشتي ما برحت مستقرة وسلمية إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ما يتعلق بسير العملية الديمقراطية، فإن الإجراء السلس لتسجيل الناخبين لأول انتخابات في تيمور - ليشتي منذ الاستقلال تطور مشجع أيضا. وبينما تحرز تيمور - ليشتي تقدما مطردا صوب تحقيق اكتفائها الذاتي، فإنها ستظل لبعض الوقت بحاجة إلى مساعدة دولية - موارد مالية وبشرية على حد سواء - من أجل تنفيذ التشريعات التي أصدرتها ومن أجل تعزيز

(٤٧) S/PV.4968، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤٨) S/2004/669، المقدم عملا بالقرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤).

(٤٩) أيدت هذا البيان كل من ألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، وليختنشتاين، والنرويج.

فعالية المؤسسات الرئيسية للدولة والحكومة. وقال الأمين العام المساعد في معرض حديثه عن التقدم المحرز في مجالات البرامج الثلاثة المقررة في ولاية البعثة إنه قد تم الانتهاء من تعيين مستشارين مدنيين لدعم الإدارة العامة. وقال إن هناك نقصا في الموظفين المؤهلين في قطاعي الإدارة العامة والعدالة وفي قوات الشرطة والدفاع الوطني في تيمور – ليشتي. وبالنظر إلى أن كثيرا من الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في لوائح اتهام لا يزالون خارج تيمور – ليشتي و لم يتم تقديمهم إلى العدالة في ما يتعلق بجرائم خطيرة ارتكبت في عام ١٩٩٩، فقد لا تتمكن عملية متابعة الجرائم الخطيرة من الاستجابة بشكل كامل للرغبات في تحقيق العدالة للمتضررين من أعمال العنف في عام ١٩٩٩ ضمن الإطار الزمني المحدود والموارد المحدودة التي لا تزال متاحة. وأشار الأمين العام المساعد إلى أن تطوير قوات الدفاع، التي لا تزال تعاني من نقص في التدريب المناسب والمعدات، ومن المحدودية الشديدة للقدرات اللوجستية للانتشار، سيظل يعتمد على الدعم الخارجي من خلال تقديم المعدات والتدريب[٥٠].

ورحب متكلمون بالخطوات التي اتخذها الحكومة لتحقيق الاكتفاء الذاتي خلال الجزء الأول من مرحلة التوطيد. وعلى وجه الخصوص، سلطوا الضوء على تولي الحكومة المسؤولية عن الأمن الداخلي والخارجي، واعتماد عدد من القوانين الأساسية، والخطوات المتخذة في مجال تسجيل الناخبين، وإنشاء مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة. وأشاروا في الوقت نفسه إلى أوجه القصور في مجال بناء القدرات.

(٥٠) S/PV.5024، الصفحات ٢-٦.

وأشاد متكلمون أيضا بالدعم المقدم من البعثة في مجالات البرامج الثلاثة المبينة في الفقرة ٣ من القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤). ففي ما يتعلق بالدعم المقدم للإدارة العامة ونظام العدالة (البرنامج الأول)، أشاد بعض الممثلين بالتحسينات التي أدخلت في قدرة وبنية الإدارة العامة، ولكن اتفقوا مع الأمين العام، الذي أشار في تقريره[٥١] إلى أنه إضافة إلى إعداد موظفي الخدمة المدنية لتولي مناصب قيادية، فمن الضروري أيضا توفير موظفين مناسبين في المستوى المتوسط من المناصب الإدارية[٥٢]. وذكر ممثل الولايات المتحدة وجود حاجة ماسة إلى مستشارين مدنيين للبعثة لنقل مهاراتهم إلى نظرائهم في تيمور – ليشتي قبل أيار/مايو ٢٠٠٥[٥٣].

وأشار عدة متكلمين، مع القلق إلى حالات التأخير المطولة في مجال إقامة العدل، واتفقوا على ضرورة تنمية قدرات إضافية. وفي هذا الصدد، أشار بعض المتكلمين إلى التدابير التي اعتمدها مجلس تنسيق شؤون نظام العدالة وأدت، في جملة أمور، إلى إنشاء مركز للتدريب القضائي للمساعدة على تنمية الموارد البشرية اللازمة لسير العمل القضائي[٥٤]. وأعرب متكلمون عن تأييدهم للمساعدة المقدمة من البعثة من خلال وحدة الجرائم الخطيرة. وفي معرض تسليط الضوء على الاستراتيجية التي أعدتها الوحدة، والتي تهدف إلى إكمال الأحكام القضائية الصادرة بشأن طلبات مذكرات

(٥١) انظر S/2004/669، الفقرة ١١.

(٥٢) S/PV.5024، الصفحة ٦ (شيلي)؛ والصفحة ٢٠ (إسبانيا).

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (شيلي)؛ والصفحة ٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (المملكة المتحدة).

الاعتقال الصادرة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥ ضد جميع الأشخاص المتهمين الذين لم تحل قضاياهم بعد على المحكمة، ذكر ممثل شيلي أنه يحيط علما بأن الهيئة قد لا تكون قادرة على إتمام عملها في الوقت المحدد وفي حدود الموارد المتاحة حاليا وأنه ينبغي للمجلس بالتالي ألا يستبعد الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية في المستقبل[٥٥]. ودعا عدة متكلمين إلى وجود درجة ما من المساءلة عن الفظائع التي ارتكبت في عام ١٩٩٩، وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء ما إذا كانت الأحكام التي أصدرتها مؤخرا إحدى محاكم الاستئناف في إندونيسيا وإجراءات المحكمة الخاصة يمكن أن توفر مساءلة كاملة وذات مصداقية عن التجاوزات التي حدثت[٥٦]. ودعا البعض إلى استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي[٥٧] أو عرض تقديم الدعم[٥٨]. وذكر الأمين العام المساعد أن الأمين العام قد طلب من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعد تقريرا عن التقدم المحرز حتى ذلك التاريخ في العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة، سواء في إندونيسيا أو في تيمور - ليشتي. وأعرب عن اعتقاده بأنه يمكن اتخاذ قرارات على أساس ذلك التقرير لكفالة أن تتحرك العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة إلى الأمام وألا يسود الإفلات من العقاب[٥٩].

وفي ما يتعلق بالدعم المقدم لتطوير إنفاذ القانون (البرنامج الثاني)، رحب متكلمون بالعمل الذي تقوم به الشرطة الوطنية، ولكنهم شددوا على الحاجة إلى استمرار التدريب، لا سيما في ما يتعلق بتحقيق قدر أكبر من المهنية والنجاعة والمسؤولية، مع وضع تأكيد قوي على احترام حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بدعم الأمن والاستقرار (البرنامج الثالث)، رحب متكلمون بالهدوء النسبي المستتب في تيمور - ليشتي. وفي الوقت نفسه، شدد البعض على أهمية إيلاء الاهتمام لشواغل من قبيل التهريب والاتجار غير القانوني واجتياز الحدود[٦٠].

وفي حين أشار ممثل أستراليا إلى أن المجلس لن يتخذ قرارا قبل تشرين الثاني/نوفمبر، فقد ذكر أن رأيه الراسخ هو أنه ينبغي للبعثة أن تواصل المحافظة على تشكيلها الحالي حتى أيار/مايو عام ٢٠٠٥، نظرا لأنه لا يؤيد الانسحاب المبكر أو تقليص حجم شرطة البعثة أو عناصرها العسكرية[٦١].

وشدد متكلمون أيضا على أهمية بلوغ تيمور - ليشتي مستوى من التنمية الاقتصادية يتيح التغلب على الفقر والبطالة. وفي حين أكد متكلمون على برامج المساعدة التي تنفذها الأمم المتحدة ومؤسستا بريتون وودز وعدة من المانحين الثنائيين، فقد توافقوا في الرأي على مناشدة المجتمع الدولي تقديم مزيد من الدعم المالي لتيمور - ليشتي، والاستمرار في تقديم ذلك الدعم، من أجل تيسير انتقالها من مرحلة صنع السلام إلى مرحلة بناء

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٥٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (فرنسا)؛ والصفحة ١٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (ألمانيا)؛ والصفحة ٢٦ (هولندا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٢٧ (اليابان)؛ والصفحة ٢٩ (نيوزيلندا).

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (البرازيل)؛ والصفحة ١٨ (رومانيا)؛ والصفحة ٢٦ (هولندا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٢٩ (نيوزيلندا).

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠ (إسبانيا).

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣٣.

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (شيلي)؛ والصفحة ١١ (البرازيل)؛ والصفحة ١٨ (رومانيا).

(٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

السلام. وفي هذا الصدد، دعا ممثل باكستان إلى دراسة إمكانية إنشاء لجنة مشتركة مؤلفة من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للتنسيق والإشراف على الدعم الدولي المقدم لتيمور – ليشتي[٦٢].

وفي ما يتصل بالعلاقات الثنائية لتيمور – ليشتي، أعرب غالبية المتكلمين عن تطلعهم إلى الانتهاء مبكرا من وضع اللمسات الأخيرة على رسم الحدود البحرية بين تيمور – ليشتي وأستراليا وإلى التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم البترول وموارد الغاز الطبيعي في المنطقة. وأعربوا عن اعتقادهم بأن ذلك مطلب لا غنى عنه حتى تتمكن تيمور – ليشتي من استغلال كامل إمكاناتها الاقتصادية. وشدد متكلمون أيضا على أهمية تعزيز العلاقة الثنائية بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي. ورحبوا على وجه الخصوص، بالتقدم المحرز بالفعل بين البلدين في التوصل إلى اتفاق بشأن تعيين وإدارة حدودهما المشتركة، وأعربوا عن تطلعهم إلى التوصل إلى اتفاق نهائي حول هذا الشأن في المستقبل القريب.

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريرا مرحليا عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية[٦٣]. وأورد الأمين العام في تقريره، الذي استعرض أنشطة البعثة منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، توصيات مقدمة على أساس استنتاجات بعثة التقييم التقني المتكامل التي زارت تيمور – ليشتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وأشار إلى أن بعثة التقييم خلصت إلى أنه على الرغم من التقدم الباهر الذي تحقق في مرحلة توطيد البعثة، لم تصل تيمور – ليشتي بعد إلى عتبة الاكتفاء الذاتي الحاسمة. فالإدارة الحكومية – خاصة قطاعات المالية والمصارف والعدل – ما زالت ضعيفة وهشة. وانتهى الأمين العام إلى أن الوضع على أرض الواقع لا يسوغ أي تعديل في المهام المنوطة بالبعثة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤). وأي تغير في تكوين وحجم البعثة في الظروف الراهنة، بما في ذلك عنصر الشرطة والعنصر العسكري، قد يحد من قدرتها على النهوض بمسؤولياتها.

وفي الجلسة ٥٠٧٦، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو أستراليا، وإندونيسيا، والبرتغال، وتايلند، وتيمور – ليشتي، وسنغافورة، وماليزيا، ونيوزيلندا، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، واليابان[٦٤].

وقال الممثل الخاص للأمين العام في عرضه لتقرير الأمين العام إن تيمور – ليشتي ظلت مستقرة وسلمية، باستثناء واحد حين قام ضباط من الشرطة التيمورية باستخدام القوة المفرطة في ٢٠ تموز/يوليه في إلقاء القبض على متظاهرين سلميين، أغلبهم من المقاتلين السابقين في سبيل نيل الاستقلال. إلا أنه من الأمور المهمة أن القيادة التيمورية قد اتخذت مبادرات فورية لمعالجة تظلمات أعضاء المقاومة السابقين والجماعات الأخرى الساخطة. وذكر أنه قد أحرز مزيد من التقدم في التحضيرات لإجراء

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٦٣) S/2004/888، المقدم عملا بالقرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤).

(٦٤) أيدت هذا البيان كل من ألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، وليختنشتاين، والنرويج.

أول انتخابات للوحدات الإدارية الأصغر وأن اللجنة الانتخابية الوطنية تتداول بشأن الإجراءات التي تتيح بدء الاقتراع.

وذكر في معرض تناوله للنكسات التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنه أبلغ مجلس الأمن أن البرلمان لم يتمكن من اختيار أمين حقوق الإنسان والعدالة وأنه لم يكمل بعد مداولاته بشأن التقارير التي قدمتها لجنتا شؤون المقاتلين السابقين وشؤون قدامى المحاربين. ولم تسفر المحادثات المتعلقة بترسيم الحدود عن التوصل إلى اتفاق نهائي، كما كان متوقعا من قبل. وتطرق الممثل الخاص للأمين العام إلى مسألة تقديم مرتكبي الفظائع التي ارتكبت في عام ١٩٩٩ للعدالة، فقال إنه لن يمكن للعملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة الاستجابة بشكل كامل للرغبة في تحقيق العدالة لجميع الضحايا بالنظر إلى ضيق الوقت وقلة الإمكانيات المتاحة.

وفي ما يتعلق بحالة تنفيذ ولاية البعثة، أشار الممثل الخاص إلى أنه في حين استمر تدريب الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، لا تزال هناك تحديات رئيسية، من بينها الافتقار إلى الدراية المهنية، وعدم احترام بعض الموظفين حقوق الإنسان. وذكر أنه في حين تواصل قدرة قوة الدفاع التيمورية الشرقية النمو، لا يزال يعيق القوة نقص الموظفين ذوي الخبرة ومحدودية القدرة اللوجستية. وإضافة إلى ذلك، فإن أجهزة أمن الحدود التيمورية الشرقية لا تملك بعد القدرة على إدارة شؤون الحدود بمفردها.

وأكد الممثل الخاص مرة أخرى توصية الأمين العام بعدم إحداث تعديل في مهام البعثة أو أي خفض في حجمها، وتطرق إلى ضرورة أن تركز البعثة بشكل متزايد على تنفيذ استراتيجيتها الانتقالية في خلال الأشهر الستة المقبلة. وذكر في هذا الصدد أن البعثة تضاعف جهودها لزيادة مشاركة التيموريين وأخذهم بناصية الأمور في العمليات البرنامجية الثلاث. وعلاوة على ذلك، ذكر أنه شكّل ثمانية أفرقة عمل لتحديد تدابير معينة مطلوبة للانتقال السلس من عمليات حفظ السلام إلى البناء التقليدي للدولة والمساعدة الإنمائية المستدامة.

وأعرب متكلمون عن تأييدهم لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة بالمستوى الحالي لمهامها وتشكيلها وحجمها لفترة ستة أشهر نهائية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وشددوا بوجه عام على أهمية أن تقوم البعثة بوضع وتنفيذ استراتيجية خروج فعالة يكون من شأنها ضمان الانتقال السلس عند المغادرة، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام. وذكر ممثل أنغولا أن هذه الاستراتيجية ستقوم على التولي المتزايد للتيموريين لنظم الإدارة العامة والقضاء وإنفاذ القانون والأمن الوطني ومشاركتهم فيها[٦٥]. وفي الوقت نفسه سيتعين على البعثة، كما ذكر أيضا ممثلا الفلبين والمملكة المتحدة، تعبئة الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف الذين ستكون مساعدتهم حاسمة في جهود أخرى من أجل إيجاد إطار للمساعدة على التنمية المستدامة[٦٦]. وذكر متحدثون آخرون أنه ينبغي للبعثة أن تركز على إعداد وتنفيذ استراتيجية الخروج الخاصة بها، بقصد زيادة تملك التيموريين للعملية، وكذلك زيادة المساعدة الدولية المستدامة الثنائية والمتعددة الأطراف عقب مغادرة البعثة. وشدد ممثل نيوزيلندا بوجه خاص على أهمية الاستراتيجية

(٦٥) S/PV/5076، الصفحة ١٤.

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (أنغولا)؛ والصفحة ١٦ (الفلبين).

الانتقالية في قطاع العدالة[٦٧]. وأعرب ممثل ماليزيا عن رأي مفاده أن الأشهر الستة المقبلة ستكون حاسمة في ما يتعلق بكفالة ألا يكون لانسحاب البعثة تأثير كبير على حسن أداء حكومة تيمور – ليشتي. وبناء على ذلك، فقد دعا إلى إجراء تقييم دقيق وشامل في ما يتعلق باعتماد البلد على الذات[٦٨].

وقال ممثل تيمور – ليشتي إن إنشاء الأفرقة العاملة الثمانية، التي كلفت بمهمة كفالة إجراء انتقال سلس من حفظ السلام وبناء السلام إلى التنمية المستدامة، يمثل مبادرة حسنة التوقيت ستسهم في إيجاد أنسب استراتيجية للخروج[٦٩]، وقد رحب بها عدد من المتكلمين[٧٠]. وذكر ممثل إندونيسيا أن الجهود التي تبذلها الأفرقة العاملة يمكن أن تهيئ فرصة تفضي إلى استكمال ولاية البعثة بشكل ناجح في إطار زمني مأمون[٧١]. وأكد ممثل الاتحاد الروسي أنه ينبغي أن تولي البعثة أقصى اهتمام لتحضير استراتيجية الانسحاب[٧٢].

ورحب كثير من المتكلمين بتعزيز العلاقات بين تيمور – ليشتي والدول الأخرى في المنطقة، لا سيما إندونيسيا، وأعربوا عن أملهم في إحراز المزيد من التقدم مع إندونيسيا وأستراليا في وضع الصيغة النهائية للحدود البحرية وترسيم الحدود البرية.

وفي الجلسة ٥٠٧٩، المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله مرة أخرى تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية[٧٣]. ووجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[٧٤]، طرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٥٧٣ (٢٠٠٤)[٧٥]، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي لفترة نهائية مدتها ستة أشهر حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥؛

وقرر أيضا إبقاء المهام الحالية للبعثة وهيكلها وحجمها على ما هي عليه بما يسمح للبعثة بإكمال المهام الرئيسية من ولايتها وتوطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن؛

وطلب إلى البعثة التركيز بشكل متزايد على استراتيجية خروجها، وذلك بوجه خاص لكفالة زيادة مشاركة التيموريين في المجالات البرنامجية الثلاثة للبعثة وتبنيهم لها؛

وحث دوائر المانحين على مواصلة مد تيمور – ليشتي بالمساعدات التي لا غنى عنها؛

وحث، بوجه خاص، وكالات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، على الشروع فورا في التخطيط للانتقال على نحو سلس، في تيمور – ليشتي، من عملية لحفظ السلام إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة.

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الفلبين)؛ والصفحة ١٨ (إسبانيا)؛ والصفحة ٢٣ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٢٨ (اليابان)؛ والصفحة ٢٩ (نيوزيلندا).

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٧٣) S/2004/888.

(٧٤) S/2004/901.

(٧٥) دعيت ممثلة تيمور – ليشتي للمشاركة في الجلسة ولكنها لم تدل ببيان.

القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٧١ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريرا مرحليا عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية[٧٦]. أوصى الأمين العام في التقرير بالاحتفاظ ببعثة للأمم المتحدة ذات هيكل مصغر لفترة تصل إلى اثني عشر شهرا، أي حتى العشرين من أيار/مايو عام ٢٠٠٦، بالنظر إلى أن سحب البعثة يمكن أن يخلف أثرا سلبيا على أمن البلد واستقراره، وعلى حُسن أداء مؤسسات الدولة.

وفي الجلسة ٥١٣٢، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي. وأدلى ببيانات جميع الدول الأعضاء في المجلس وممثلو أستراليا، وإندونيسيا، والبرتغال، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وسنغافورة، ولكسمبرغ (باسم الاتحاد الأوروبي)[٧٧]، ونيوزيلندا[٧٨].

وقال الممثل الخاص للأمين العام في عرضه لتقرير الأمين العام إنه قد تحقق تقدم ملموس بإجراء الانتخابات المحلية وتعزيز العلاقات من البلدان المجاورة وبناء المؤسسات الديمقراطية. إلا أنه ذكر أن أكثر تلك التحديات مدعاة لبذل الجهود يتمثل في المفاوضات المتعلقة بترسيم الحدود البرية. ووفقا للنتائج التي توصلت إليها الأفرقة العاملة الانتقالية، لا تزال هناك تحديات رئيسية في أربعة مجالات، هي: الأمن والاستقرار؛ وتنمية قدرات الشرطة؛ والإدارة العامة ونظام العدالة؛ وحقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد. وبالنظر إلى أهمية جميع هذه المجالات في حالة ما بعد الصراع، ذكر الممثل الخاص للأمين العام أنه إذا قامت الأمم المتحدة بسحب جميع ضباط الاتصال العسكريين وضباط الشرطة لدى انتهاء ولاية البعثة، فقد تواجه تيمور - ليشتي تحديات يتعذر تجاوزها في مسارها نحو السلام والاستقرار.

ولذلك فقد أيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة تصل إلى ١٢ شهرا، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، ولكن مع خفض عددها بالشكل المناسب، وذكر أنه يمكن تقصير هذه الفترة إذا توالى في المستقبل قدر كاف من الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف[٧٩].

وناشد أيضا ممثل تيمور - ليشتي المجلس تمديد ولاية البعثة. وفي ما يتعلق بضباط الاتصال العسكريين، ذكر ممثل تيمور - ليشتي أن هناك حاجة إلى وجودهم لمواصلة تدريب وحدة حرس الحدود التيموريين وأن وكالات الأمن الوطنية ليست في وضع يتيح ضمان سلامة وأمن ضباط الاتصال. وفي الوقت نفسه، أعرب عن استعداده لمناقشة الترتيبات مع أي بلد في المنطقة يعرض أو يرغب في عرض ترتيبات احتياطية للإجلاء وأي دعم لوجستي آخر. وفي ما يتعلق بتدريب ضباط الشرطة التيمورية، رأى الممثل أنه من الأساسي إبقاء مدربي الشرطة الـ ٦٢ الذين نشروا في المجالات التي ليس من

(٧٦) S/2005/99، المقدم عملا بالقرار ١٥٧٣ (٢٠٠٤).

(٧٧) أيدت هذا البيان كل من ألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، والنرويج.

(٧٨) مثّل تيمور - ليشتي الوزير الأقدم ووزير الشؤون الخارجية والتعاون فيها.

(٧٩) S/PV.5132، الصفحات ٢-٦.

المرجح فيها حاليا تقديم مساعدة متعددة الأطراف وثنائية. وقال إن الأمر نفسه ينطبق على المستشارين المدنيين، الذين توجد حاجة إليهم لتعزيز القدرة المؤسسية لمؤسسات الدولة. وإذا كان يتعين على تيمور – ليشتي أن تعول حصريا على التمويل الثنائي، فإن الحالة ستكون كئيبة جدا في ما يتعلق بضمان تشغيل مؤسساتها وبناء قدراتها. ومضى في بيانه فأحاط المجلس علما بالجهود المشتركة التي تبذلها حكومة بلده وإندونيسيا لحسم البلاغات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في عام ١٩٩٩ وقال إن مباحثات ترسيم الحدود بين البلدين أحرزت تقدما في زمن قياسي، وتم ترسيم نحو ٩٦ في المائة من الحدود. وقال في معرض حديثه عن اللجنة الجديدة لتقصي الحقائق والمصالحة إن هذه المبادرة فريدة من نوعها لأنها المرة الأولى في التاريخ المعاصر التي يقرر فيها بلدان كانا في نزاع سابق أن يتعاملا مع مسائل العنف من خلال لجنة مشتركة لتقصي الحقائق والمصالحة[٨٠].

وأقر متكلمون بالتقدم الملموس المحرز في تيمور – ليشتي منذ عام ١٩٩٩، ولكنهم ذكروا في الوقت نفسه أن هذا التقدم ليس كافيا، ورأوا أنه من الضروري أن تستمر المساعدة الدولية بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، ولا سيما للإدارة العامة والمؤسسات القضائية وقوات الأمن. وفي هذا الصدد، ذكر عدة متكلمين أنهم يؤيدون أو يحيطون علما باقتراح الأمين العام تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة سنة أخرى بتشكيل أصغر[٨١]. وأعربت عدة وفود عن تأييدها لاستمرار وجود الأمم المتحدة، وشددت على ضرورة الانتقال السلس من مرحلة حفظ السلام إلى إطار التنمية المستدامة الذي يركز على بناء القدرات[٨٢]. وذكر ممثل المملكة المتحدة أن البعثة التي ستخلف البعثة الحالية ينبغي أن تكون بعثة سياسية أصغر حجما وأكثر تركيزا، وأن تكون لها استراتيجية خروج واضحة وقابلة للتنفيذ[٨٣]. ودعا ممثل الولايات المتحدة إلى إنهاء البعثة على النحو المقرر في أيار/مايو ٢٠٠٥، على أساس أنه لم يعد هناك تهديد للسلم والأمن الدوليين يستدعي وجود عملية لحفظ السلام. وأعرب عن استعداده لتقصي إمكانية إنشاء بعثة سياسية خاصة لمدة محددة ومحدودة[٨٤].

وفي ما يتعلق بالمجالات التي تتطلب دعما مستمرا، أعرب عدد من المتكلمين عن قلق بالغ إزاء محدودية التقدم المحرز في ترسيم الحدود البرية المشتركة بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي. وفي حين أشاد عدد من المتكلمين بتحسن العلاقات بين البلدين، فقد حثوا كلا البلدين على التوصل إلى اتفاق نهائي في أقرب وقت ممكن، مما يؤدي إلى تحسين إدارة ومراقبة الحدود. ورحب متكلمون أيضا بإنشاء لجنة ثنائية لتقصي الحقائق والصداقة للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في عام ١٩٩٩،

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١٢.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (اليابان)؛ والصفحتان ١٤-١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٥ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٨ (اليونان)؛ والصفحة ١٩ (الفلبين)؛ والصفحة ٢٠ (الجزائر)؛ والصفحة ٢١ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٧ (بنن)؛ والصفحة ٣٠ (لكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣١ (سنغافورة)؛ والصفحة ٣٣ (البرتغال)؛ والصفحة ٣٧ (تايلند).

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (اليابان)؛ والصفحة ١٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٢ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٦ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٩ (أستراليا)؛ والصفحة ٣٩ (نيوزيلندا).

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

وفي هذا الصدد، كرروا الإعراب عن تأييدهم للجنة الخبراء التي أنشأها الأمين العام لاستكشاف مزيد من السبل للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب.

وفي الجلسة ٥١٧١، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وجه الرئيس (الصين) انتباه المجلس إلى تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية[٨٥] وإلى مشروع قرار[٨٦]. اعتُمد بعد ذلك بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥)[٨٧]، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر إنشاء بعثة سياسية خاصة للمتابعة في تيمور - ليشتي لمدة سنة واحدة، هي مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، تظل في تيمور - ليشتي لغاية ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٦؛

وقرر أيضاً أن يضطلع مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بالولاية التالية: (أ) دعم إنشاء مؤسسات الدولة الحيوية من خلال توفير عدد يصل إلى ٤٥ مستشارا مدنيا؛ (ب) دعم مواصلة تطوير جهاز الشرطة من خلال توفير عدد يصل إلى ٤٠ مستشارا لشؤون الشرطة، ودعم تطوير وحدة حراسة الحدود، من خلال توفير عدد يصل إلى ٣٥ مستشارا آخرين، يمكن أن يكون ١٥ منهم مستشارين عسكريين؛ (ج) توفير التدريب على احترام قواعد الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان من خلال توفير عدد يصل إلى ١٠ من موظفي حقوق الإنسان؛ (د) رصد واستعراض التقدم المحرز في الفقرات (أ) إلى (ج) أعلاه.

(٨٥) S/2005/99.

(٨٦) S/2005/267.

(٨٧) دعيت ممثلة تيمور - ليشتي للمشاركة في الجلسة ولكنها لم تدل ببيان.

القرار ١٦٧٧ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٣٦ المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦

في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، قدم الأمين العام إلى المجلس تقرير نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية[٨٨] الذي استعرض فيه الأنشطة التي قامت بها البعثة منذ تقريره السابق المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥[٨٩] ووصف الأعمال التحضيرية لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وفي الجلسة ٥١٨٠، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو كل من أستراليا، وإندونيسيا، والبرتغال، وتيمور - ليشتي، ولكسمبرغ (باسم الاتحاد الأوروبي)[٩٠]، وماليزيا.

وسلط الأمين العام المساعد، في عرضه لتقرير الأمين العام، الضوء على بعض أبرز التطورات السياسية، من قبيل إجراء انتخابات محلية سلمية ومنظمة في المقاطعات الشرقية من البلد، ومواصلة تحسين العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. واستدرك قائلا إن وقوع حادثة حدودية يبرر مع ذلك الحاجة المتواصلة إلى وجود الأمم المتحدة لتيسير التفاعل بين وحدة حراسة الحدود والجيش الإندونيسي.

(٨٨) S/2005/310، المقدم عملا بالقرار ١٥٧٣ (٢٠٠٤).

(٨٩) S/2005/99.

(٩٠) أيد البيان كل من ألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وصربيا، والجبل الأسود، وكرواتيا.

كذلك، قال إن وحدة التدخل السريع لا تزال تعتمد إلى حد كبير على نصائح عنصر الشرطة المدنية التابعة للبعثة. ورغم تعزيز تولي الجهات المحلية زمام الأمور وإحراز المزيد من التقدم صوب توطيد دعائم مؤسسات الدولة في تيمور – ليشتي، لا يزال عمل الجهاز القضائي يعتمد على الدعم المقدم من المستشارين الدوليين. وذكر أن إجلاء قوات البعثة يمكن أن تكون له آثار على أمن موظفي الأمم المتحدة[٩١].

ورحب المتكلمون بوجه عام بالتقدم المحرز أثناء المرحلة النهائية لتوطيد البعثة، بما في ذلك إجراء انتخابات سلمية؛ وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة، وبخاصة إندونيسيا؛ وتعزيز الأمن؛ وإحراز تقدم في بناء المؤسسات؛ والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، أشاروا إلى أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، إذا كان على تيمور – ليشتي أن تحقق الاكتفاء الذاتي المستدام. وقالوا إنهم يتطلعون إلى تقرير لجنة الخبراء التي عينها الأمين العام، مشددين على ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب وإحالة مرتكبي الجرائم الخطيرة التي اقترفت في عام ١٩٩٩ إلى العدالة. وبالنظر إلى أن التقرير سيصدر بعد إغلاق البعثة، فقد أيد ممثل الولايات المتحدة إرجاء تصفية وحدة الجرائم الخطيرة إلى أن يتسنى للمجلس النظر في توصيات لجنة الخبراء[٩٢]. وأعرب ممثل الفلبين عن اعتقاده بأن ثمة فرصة كبيرة للتكامل بين عمل لجنة الخبراء وعمل لجنة الحقيقة والصداقة[٩٣]، وشجع متكلمون آخرون على التنسيق بين اللجنتين من أجل ضمان تحقيق العدالة[٩٤].

وسلط ممثل إندونيسيا الضوء على مسؤولية كل من البلدين عن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في عام ١٩٩٩ في إطار لجنة الحقيقة والصداقة التي يعتقد أنها تبقى الآلية المثلى لإيجاد حل مقبول. وأعرب عن تطلعه إلى الإسهامات الإيجابية التي تقدمها لجنة الخبراء في عمل لجنة الحقيقة والصداقة في طي صفحة هذه المسألة العالقة[٩٥].

وإضافة إلى ذلك، شدد متكلمون على ضرورة مواصلة تحسين العلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، وكذلك بين تيمور – ليشتي وأستراليا، وتعزيزها. وسلموا باستمرار الحاجة إلى المساعدة الدولية، ورحبوا بخلافة المكتب، الذي يركز اهتماماته على بناء السلام والتنمية، للبعثة. وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أنه، مع إنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، انتقلت أنشطة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي إلى مرحلة جديدة وأصبحت المنظمة الآن في موقف يمكّنها من إعادة تركيز أنشطتها وجهودها على المجالات التي ما زال شعب تيمور الشرقية يحتاج فيها إلى مساعدة موجهة[٩٦]. وأعرب ممثل الصين عن الأمل في أن يكون مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي واضحا من البداية في ما يتعلق باتجاهه وأن يركز على تجربة إدارة النقل ومهارات أخرى لضمان إنشاء فريق إدارة

(٩١) S/PV.5180، الصفحات ٢-٦.

(٩٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (رومانيا)؛ والصفحة ١٥ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٢ (لكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي).

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ و ٢٥.

(٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

تيموري مهني مستقل تماما في موعد مبكر[٩٧]. وفي الوقت نفسه، شدد بعض المتكلمين على ضرورة تأمين المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف علاوة على الدعم الذي يقدمه المكتب[٩٨].

ورأى ممثل اليابان أنه يجب أن تكون هناك استراتيجيات واضحة لإتمام عمليات حفظ السلام وأنه ينبغي للبلدان المتلقية لهذه العمليات أن تأخذ تلك المسألة في الاعتبار وأن تبذل قصاراها لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وأعرب عن أمله، وقد أثنى على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، أن تضاعف عمليات أخرى لحفظ السلام جهودها لتنفيذ ولاياتها وفقا لاستراتيجيات إنجاز تناسب الحالات الخاصة بها في الميدان[٩٩]. وأيدت ممثلة الدانمرك النهج القائم على تولي الأمور على الصعيد الوطني، وهو نهج يضع دفة القيادة بأيدي شعب تيمور - ليشتي، ولذا رحبت بتخفيض عدد خبراء الأمم المتحدة الدوليين في غضون الأشهر المقبلة لإفساح المجال أمام التيموريين لاستلام مقاليد الحكم[١٠٠].

وأكد ممثل تيمور - ليشتي من جديد، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى عدم النص على توفير قوة أمنية مؤازرة في القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) وإقراره بعدم كفاية قدرات بلده، التزام بلده بإحلال السلام والاستقرار، وكذلك بحماية موظفي الأمم المتحدة. وأكد من جديد التزام كل من تيمور - ليشتي وإندونيسيا بحل المسائل العالقة التي هي موضع اهتمام مشترك. وأشار إلى أن حكومة بلده كانت تدرس بعناية المقترحات الأسترالية المتعلقة بالحدود البحرية بهدف التوصل إلى اتفاق عادل ومنصف[١٠١].

وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، قدم الأمين العام تقريرا مرحليا عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي[١٠٢] تناول فيه التطورات الرئيسية التي حدثت على أرض الواقع منذ انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية[١٠٣] ووصف الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي منذ إنشائه.

وفي الجلسة ٥٢٥١، المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي. وأكد الممثل الخاص، في عرضه لتقرير الأمين العام، أن الحالة العامة في تيمور - ليشتي ظلت هادئة ومستقرة، كما أن العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، وبين تيمور - ليشتي وأستراليا آخذة في التحسن. وأفاد بأن النظراء التيموريين عززوا من إحكامهم الإمساك بزمام المسؤوليات الوظيفية نتيجة للدعم الذي قدمه المستشارون المدنيون إلى المؤسسات الأساسية للدولة. بيد أن هناك افتقارا إلى الحد الأدنى من القدرات الوطنية في قطاعات متخصصة وتتسم بصبغة فنية عالية من قبيل العدل والشؤون المالية. وقد بدأ مستشارون في مجال تدريب الشرطة برنامجا تدريبيا لوحدة دوريات الحدود، وتم تعيين موظفين لشؤون حقوق

(٩٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (الفلبين)؛ والصفحة ١٠ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ١١ (رومانيا)؛ والصفحة ٢١ (أستراليا)؛ والصفحة ٢٢ (لكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٢٦ (ماليزيا)؛ والصفحة ٢٧ (البرتغال).

(٩٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و ٢٨.

(١٠٢) S/2005/533، المقدم عملا بالقرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥).

(١٠٣) S/2005/310.

الإنسان من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية الوطنية على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على جميع المستويات. وذكر أن اتفاقا بشأن حفظ سجلات الجرائم الخطيرة قد نوقش الآن بعد أن اختُتمت العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة. وأوضح ممثل الأمين العام أنه بعدم وجود قوة أمنية تابعة للأمم المتحدة، فإن أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة سيظلان مصدر قلق وتحديا في مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي[١٠٤].

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، قدم الأمين العام تقريرا مرحليا عن المكتب[١٠٥] أوجز فيه، في جملة أمور، الخطط الجارية للانتقال من مرحلة وجود المكتب إلى مرحلة وجود إطار للتنمية المستدامة. وقال إن الوضع في البلد لا يزال هشا، بالرغم من الإنجازات اللافتة للنظر التي حققتها تيمور – ليشتي منذ عام ١٩٩٩. فمؤسسات الدولة البالغة الأهمية، لا سيما في قطاع العدالة، لا تزال ضعيفة ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الافتقار إلى الموارد البشرية المتسمة بالكفاءة، وسيتطلب تجذير الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلد وقتا. ولذلك، أعرب الأمين العام عن اعتقاده اعتقادا جازما بأنه على الرغم من أن مستقبل البلد يبقى بيد الشعب التيموري وحكومته، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يظل معنيا بتيمور – ليشتي بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، عندما تنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

وفي الجلسة ٥٣٥١ المعقودة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. ووجه الرئيس (جمهورية تترانيا المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة من رئيس وزراء تيمور – ليشتي يطلب فيها إنشاء مكتب سياسي خاص في تيمور – ليشتي يضم عناصر المساعدة الانتخابية والمستشارين المدنيين وتدريب الشرطة[١٠٦]. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو كل من أستراليا، وبابوا – غينيا الجديدة، والبرازيل، والبرتغال، وتيمور – ليشتي، والنمسا (باسم الاتحاد الأوروبي)[١٠٧].

وذكر الممثل الخاص، في عرضه لتقرير الأمين العام، أن المستشارين المدنيين التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي عجّلوا خلال الأشهر الخمسة الماضية بجهودهم لنقل المهارات والمعرفة، وأن نظراءهم من التيموريين يظهرون الآن قدرة أكبر على أداء واجباتهم واستعدادا أكبر للقيام بذلك. غير أن القدرات الوطنية في المجالات العالية التقنية، من قبيل العدالة والتمويل، لا تزال قليلة جدا، وأصبح من الواضح أن الدعم الاستشاري الدولي، وبخاصة في هذين المجالين، سيكون لازما طيلة سنوات قادمة. وعلاوة على ذلك، أكد الممثل الخاص أن أنشطة حقوق الإنسان تحتاج إلى اهتمام مستمر من جانب المجتمع الدولي. وفي ما يتعلق بتقديم المكتب الدعم للشرطة الوطنية، قال إن حادثة حدودية دفعت المكتب إلى إعادة تركيز الاهتمام على تعزيز الروح المهنية لدى وحدة دوريات الحدود. ثم وجه الانتباه إلى إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات

(١٠٤) S/PV.5251، الصفحات ٢-٥.

(١٠٥) S/2006/24، المقدم عملا بالقرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥).

(١٠٦) S/2006/39، المرفق.

(١٠٧) أيد هذا البيان كل من ألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وصربيا، والجبل الأسود، وكرواتيا، والنرويج.

الانتخابية خلصت إلى أنه إذا أريد أن تكون الانتخابات المقبلة للبرلمان الوطني والرئاسة في عام ٢٠٠٧ حرة ونزيهة، فإن تيمور - ليشتي بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي ووجود سياسي قوي. وأوصى الممثل الخاص بأن يدرس المجلس بعناية طلب حكومة تيمور - ليشتي إنشاء مكتب سياسي خاص، مع مراعاة الوضع السياسي والأمني الناشئ حديثا[١٠٨].

وذكر ممثل تيمور - ليشتي أن التقرير الذي استكملت إعداده مؤخرا لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في حاجة إلى تقييم ليس من منظور الكشف عن حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان فحسب، وإنما كذلك من منظور المصالحة الذي كان بمثابة عملية طويلة لشعب تيمور - ليشتي. وفي ما يتعلق بالإنجازات والتحديات في تيمور - ليشتي، أقر الممثل بالانتقادات الموجهة إلى الشرطة الوطنية، وأوجه القصور في قطاع العدالة. واقترح على خلفية الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة، أن ينظر المجلس، بناء على طلب رئيس وزراء تيمور - ليشتي[١٠٩]، في إنشاء مكتب سياسي خاص للمتابعة في تيمور - ليشتي[١١٠].

وذكر المتكلمون عموما، أن التطورات الإيجابية الهامة التي حدثت في تيمور - ليشتي، بما في ذلك تقديم تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة إلى الأمين العام، مشجعة. وأشادوا بتحسن العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا مع إنشاء اللجنة الثنائية للحقيقة والصداقة التي غدت ذات أهمية خاصة، وأعربوا عن تطلعهم إلى صدور تقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي.

(١٠٨) S/PV.5351، الصفحات ٢-٥.

(١٠٩) انظر: S/2006/39، المرفق.

(١١٠) S/PV.5351، الصفحات ٥-١٠.

وأثنى المتكلمون على الاتفاق المبرم بين تيمور - ليشتي وأستراليا بشأن تقاسم عائدات النفط والغاز. بيد أنهم ذكروا أن المزيد من المساعدة كان مطلوبا على الرغم من التقدم المحرز. واتفقوا على أن ضرورة ضمان النجاح الطويل الأجل لعملية بناء الدولة هي المهمة الرئيسية في المستقبل التي ستشكل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٠٧ معلما من معالمها. وتحقيقا لهذه الغاية، أعرب أغلبية المتكلمين عن تأييدهم إنشاء مكتب سياسي خاص في تيمور - ليشتي، كمتابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وأعرب عدة متكلمين عن اعتقادهم بأن أي استمرار لوجود الأمم المتحدة ينبغي أن يكون محدودا بهدف تمكين التيموريين من أن يكونوا في موقع القيادة لتنمية بلدهم مستقبلا[١١١]. وقال ممثل فرنسا، وقد أقر بأن طلب تيمور - ليشتي أمر مشروع تماما، إن الهيكل يجب أن يكون مناسبا ووظيفيا[١١٢]. ورأى ممثل الولايات المتحدة أن إغلاق مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لا يعني إنهاء المساعدة إلى تيمور - ليشتي، واعدا بكفالة التأكد من استمرار حكومة تيمور - ليشتي في تلقي المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وطائفة متنوعة من الجهات المانحة الثنائية[١١٣].

(١١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (الدانمرك)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٢٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٧ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (النمسا، باسم الاتحاد الأوروبي).

(١١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(١١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

وأثار عدد من المتكلمين[١١٤] مسألة الإفلات من العقاب، مع تأكيد البعض على أن المصالحة يجب أن لا تعني أن تمر أخطر الجرائم من دون عقاب[١١٥].

وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريره عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي[١١٦] الذي اقترح فيه إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل للمتابعة استجابة للطلب المقدم من تيمور – ليشتي[١١٧].

وفي الجلسة ٥٤٣٢ المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وأستراليا، وإندونيسيا، والبرازيل، والبرتغال، وتايلند، وتيمور – ليشتي[١١٨]، وسنغافورة، وماليزيا، والنمسا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان)، ونيوزيلندا. ووجه الرئيس (الكونغو) الانتباه إلى رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لتيمور – ليشتي يحيل بها رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بشأن مرحلة ما بعد انتهاء وجود مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي[١١٩].

وأفاد الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته، بأن الحالة في تيمور – ليشتي قد تغيرت بسرعة منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام[١٢٠] قبل أسبوعين. ووجه انتباه المجلس إلى المظاهرات التي قام بها ٥٩٤ من جنود قوات الدفاع التيمورية الذين طالبوا بأن يتم إنشاء لجنة مستقلة من أجل التصدي للتمييز والتحقيق في شكاواهم. وبعد أربعة أيام من المظاهرات السلمية، هاجم حشد من الشباب ”من غير الـ ٥٩٤“ وبعض العناصر السياسية مبنى مكاتب الحكومة، واضطرت حكومة تيمور – ليشتي بعد ذلك إلى نشر قواتها العسكرية لاستعادة النظام. ولاحظ الممثل الخاص للأمين العام أنه لئن كان الضرر الذي لحق بالممتلكات ضئيلا، فإن الآثار النفسية التي تعرض لها الشعب كانت هائلة. وفي هذا الصدد، قال إن ١٤ ٠٠٠ شخص لجأوا إلى الكنائس وغيرها من المباني العامة، وأن أكثر من ١ ٠٠٠ فرد من أفراد أسر موظفي مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي المحليين احتموا بمقر الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وقدر المكتب أن خمسة أشخاص قد قتلوا وأصيب ما لا يقل عن ٦٠ بجروح. وذكر الممثل الخاص، مشيرا إلى برنامج المكتب في مجال بناء قدرات مؤسسات الدولة، أن إطار المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة قد أنجز في جميع

(١١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (الدانمرك)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (سلوفاكيا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٧ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٧ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٩ (النمسا، باسم الاتحاد الأوروبي).

(١١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ١٧ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٨ (النمسا، باسم الاتحاد الأوروبي).

(١١٦) S/2006/51 و Corr.1، المقدم عملا بالقرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥).

(١١٧) رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء تيمور – ليشتي (S/2006/39، المرفق)؛ ورسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من وزير الشؤون الخارجية في تيمور – ليشتي (S/2006/157، المرفق)؛ ورسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس تيمور – ليشتي (S/2006/230).

(١١٨) مثّل تيمور – ليشتي الوزير الأقدم ووزير الشؤون الخارجية والتعاون فيها.

(١١٩) S/2006/230.

(١٢٠) S/2006/251 و Corr.1.

المجالات تقريبا. وبينما كان قد أحرز بعض التقدم في تدريب الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، فقد دعا المجتمع الدولي إلى تزويد الشرطة بالمزيد من التدريب المكثف والمساعدة في تعزيز مكتبها لآداب المهنة وغيره من آليات حقوق الإنسان. وذكر أن إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي واستمرار وجود أفراد شرطة الأمم المتحدة هما أمران في غاية الأهمية لدعم تيمور - ليشتي في الحفاظ على السلم والاستقرار، ولا سيما بهدف إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٧[١٢١].

وأعرب ممثل تيمور - ليشتي عن تفضيله حضورا محدودا ولكنه قوي للأمم المتحدة في البلد خلال الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٧، لمتابعة بعثات الأمم المتحدة المتعاقبة هناك، معربا عن أمله في أن ينظر المجلس في طلب بلده في سبيل تحقيق هذه الغاية. ووصف أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في ديلي بأنها بمثابة صيحة إنذار لحكومة بلده وللمجتمع الدولي، وأعرب عن اعتقاده بأن من الضروري اتخاذ تدابير وقائية عاجلة من أجل منع العودة إلى العنف وعدم الاستقرار. وقال إن فريق القادة العسكريين السابقين الذين أثاروا هذا الحادث أعربوا في الحوار معهم الذي أمن أياما عديدة عن رغبتهم في التعاون مع الحكومة. ورأى مع ذلك أن الجنود السابقين فقدوا السيطرة على المظاهرة التي تسلمها آخرون استولوا على خطتهم. وأكد للمجلس أن الحكومة تحركت بسرعة للتحضير للانتخابات المقبلة، وفي هذا الصدد، ذكر الأسباب ذات الصلة بإنشاء مكتب متكامل، ومن بينها البيئة السياسية الهشة؛ والتحديات التي ينطوي عليها الحفاظ على الاستقرار الداخلي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان قبل الانتخابات وفي أثنائها وبعدها، وتهيئة بيئة آمنة، بما في ذلك في منطقة الحدود؛ والحاجة الماسة لاستمرار تقديم المساعدة الدولية إلى قطاع العدل. واختتم ممثل تيمور - ليشتي بيانه بالتأكيد على أن الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام يمثل الحد الأدنى اللازم لتيمور - ليشتي، وقال إنه يطلب مرة أخرى، في ضوء التطورات الأخيرة، توفير قوة شرطة دولية قوية يبلغ قوامها قوام سرية على الأقل مزودة بالوسائل اللوجستية المناسبة خلال الفترة المفضية إلى الانتخابات الوطنية[١٢٢].

وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم لتوصية الأمين العام باستمرار وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي التي يلزم توطيد السلام والديمقراطية فيها، وأعربوا عن اعتقادهم بأن الدعم من المجتمع الدولي سيكون لا غنى عنه في التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٠٧ وبناء مؤسسات الدولة على نحو كامل. وأعرب ممثل الولايات المتحدة، من الناحية الأخرى، عن اعتقاده بأن متابعة وجود الأمم المتحدة، مهما كانت مدروسة بدقة، لن يكون توقيتها مناسبا حاليا. وأعرب عن اعتقاده بأن تمديد الولاية الحالية للبعثة لشهر الواحد فقط من شأنه أن يتيح للوضع في تيمور - ليشتي وقتا أن يستقر، وأن يوفر الوقت الكافي للمجلس لزيادة دراسة الوضع[١٢٣].

ومع اتفاق معظم المتكلمين على أن تيمور - ليشتي قد أحرزت تقدما كبيرا صوب تحقيق الاعتماد على الذات وترحيبهم بالتقدم المحرز في العلاقات مع إندونيسيا، فقد أقروا بأن البلد لا يزال، كما يتضح من أعمال العنف الأخيرة، يتسم بالهشاشة ويحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع

(١٢١) S/PV.5432، الصفحات ٣-٦.

(١٢٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٦-١٣.

(١٢٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

الدولي. واتفق المتكلمون على أن تحديات جسيمة لا تزال، كما ذكر الأمين العام في تقريره، قائمة في مجالات الدفاع والشرطة والعدالة وحقوق الإنسان ودوريات الحدود والإدارة العامة. وأكد بعض الممثلين أن التوصيات التي قدمها الأمين العام هي الحد الأدنى اللازم من أجل تيمور – ليشتي، وأن المجلس يجب أن يتخذ إجراء في إطار خطة طويلة الأمد[١٢٤]. ورأى ممثل فرنسا أنه ينبغي أن يكون في بعثة المتابعة أيضا قسم لحقوق الإنسان يتابع المسائل المتعلقة بالعدالة وتحقيق المصالحة[١٢٥].

وقال ممثل أستراليا إن من الضروري الاعتراف بأن التحديات التي تواجهها تيمور – ليشتي، بما في ذلك القلاقل الأخيرة، محلية في طابعها، وينبغي التركيز في مساعداتنا على إعانة شعب تيمور – ليشتي على إنشاء مؤسسات ووضع سياسات مستدامة تدعم ديمقراطية تيمور – ليشتي الجديدة، واستقرارها السياسي، وسيادة القانون فيها، وأمن شعبها ونموه الاقتصادي في المستقبل[١٢٦].

وذكر ممثل إندونيسيا أن ترسيم نسبة الواحد في المائة المتبقية من الحدود البرية يُتوقع أن يكتمل بحلول آب/أغسطس، وأن تعزيز التعاون المتعلق بأمن الحدود ما زال متواصلا[١٢٧].

وفي الجلسة ٥٤٣٦، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن المكتب[١٢٨]. ووجّه الرئيس (الكونغو) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[١٢٩]، طرح بعد ذلك للتصويت واعتُمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٦٧٧ (٢٠٠٦)[١٣٠]، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية القوة إلى ٢٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦؛

طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن في موعد أقصاه ٦ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦ معلومات مستكملة عن الحالة في تيمور – ليشتي وعن دور الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي عقب انتهاء ولاية المكتب وذلك بهدف اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن الموضوع.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٤٤٥ المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٤٥، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن[١٣١] يحيل بها رسالة من الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الوطني في تيمور – ليشتي أفادوا فيها بأن تيمور – ليشتي كانت قد طلبت المساعدة من حكومات البرتغال وأستراليا ونيوزيلندا وماليزيا بإرسال قوات عسكرية وكذلك قوات أمن إلى تيمور – ليشتي على سبيل الاستعجال نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية الداخلية في ذلك البلد، وطلبت إلى الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل الحصول على الدعم الدولي للمساعدة المراد تقديمها من جانب البلدان المذكورة أعلاه.

(١٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٣٧ و ٣٨ (البرازيل)؛ والصفحة ٣٤ (البرتغال)؛ والصفحة ٣٣ (الكونغو).

(١٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(١٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣٥.

(١٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٤٢.

(١٢٨) S/2006/251 و Corr.1.

(١٢٩) S/2006/290.

(١٣٠) دعي ممثل تيمور – ليشتي للمشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(١٣١) S/2006/319.

ووجه الرئيس (الكونغو) الانتباه إلى أربع رسائل موجهة إليه هي كما يلي: رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من ممثل نيوزيلندا[١٣٢] تشير إلى الحالة غير المستقرة في تيمور - ليشتي، وطلب تقدمت به تيمور - ليشتي للحصول على معونة دولية للمساعدة على إعادة إحلال الأمن والثقة في البلد وطلبت فيه إلى المجلس أن يولي اهتماما عاجلا للمسألة؛ ورسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من ممثل أستراليا[١٣٣] أبلغ فيها، إلحاقا برسالته المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، أن أستراليا قد ردت بشكل إيجابي على طلب خطي رسمي من تيمور - ليشتي ووافقت على تقديم المساعدة الملائمة من أجل دعم قوات البلد للدفاع والأمن في إعادة بناء النظام العام وحفظه؛ ورسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من ممثل البرتغال[١٣٤]، يحيل بها رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من وزير الشؤون الخارجية يبلغ فيها أن البرتغال، بالتنسيق مع أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا، قد وافقت على نشر قوة أمنية متعددة الجنسيات استجابة للطلب المقدم من تيمور - ليشتي، وذكر أن نشر هذه القوة سيستفيد من قرار فوري يتخذه المجلس يؤكد فيه سلطتها الدولية الكاملة؛ ورسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من ممثل نيوزيلندا[١٣٥] يحيل بها بيانا أصدرته رئيسة وزراء نيوزيلندا في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ وأعلنت فيه النشر الأولي لطائرة نيوزيلندية وأفراد في داروين استجابة للحالة في تيمور - ليشتي.

ثم أدلى الرئيس (الكونغو) ببيان باسم المجلس[١٣٦]. وفي جملة ما أورده المجلس[١٣٧] في البيان أنه:

أعرب عن بالغ قلقه للتطورات في تيمور - ليشتي، وأدرك ما تكتسيه الحالة الأمنية المتدهورة من طابع استعجالي، وأدان أعمال العنف المرتكبة ضد الناس كما أدان تدمير الممتلكات.

حث حكومة تيمور - ليشتي على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة من أجل وضع حد للعنف؛

حث جميع الأطراف في تيمور - ليشتي على الإحجام عن العنف وعلى المشاركة في العملية الديمقراطية؛

رحب بالردود الإيجابية الواردة من الحكومات المعنية وأيد تأييدا تاما نشر قواتها الدفاعية والأمنية لمساعدة تيمور - ليشتي على وجه السرعة على إعادة الأمن وصونه.

تطلع إلى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وقوات الحكومات المعنية؛

رحب بمبادرات الأمين العام، بما فيها استعداده لإيفاد مبعوث خاص إلى تيمور - ليشتي بهدف تسهيل الحوار السياسي؛

طلب إلى الأمين العام أن يتابع عن كثب الحالة في تيمور - ليشتي ويقدم تقريرا عن التطورات عند الضرورة.

القرار ١٦٩٠ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٦٩ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٥٧، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، استمع المجلس إلى بيان أدلى به الأمين العام، واستمع

(١٣٢) S/2006/320.

(١٣٣) S/2006/325.

(١٣٤) S/2006/326.

(١٣٥) S/2006/327.

(١٣٦) S/PRST/2006/25.

(١٣٧) دعي ممثلو كل من أستراليا، والبرتغال، وتيمور - ليشتي، وماليزيا، ونيوزيلندا إلى المشاركة في الجلسة ولكنهم لم يدلوا ببيانات.

إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وأستراليا، وإندونيسيا، والبرازيل، والبرتغال، وتيمور – ليشتي، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، والفلبين، وفيجي، وماليزيا، والنمسا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المؤيدة للبيان)، ونيوزيلندا. ووجه الرئيس (الدانمرك) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن[١٣٨] يحيل بها رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الرئيس ورئيس البرلمان الوطني ورئيس الوزراء في تيمور – ليشتي يطلبون فيها من المجلس أن ينشئ على الفور قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي للحفاظ على القانون والنظام في ديلي وأجزاء أخرى من البلد حسب الاقتضاء، إلى حين خضوع الشرطة التيمورية لإعادة التنظيم والهيكلة لكي تؤدي عملها كوكالة مستقلة ومهنية لإنفاذ القانون.

وندد الأمين العام في بيانه بالأحداث التي جدّت مؤخرا في تيمور – ليشتي التي بينت أوجه القصور من جانب القيادة التيمورية ومن جانب المجتمع الدولي في عدم تعزيز عملية بناء الدولة بما فيه الكفاية. وقال إن من الواضح أن عملا هائلا ينتظرنا، لكن الأمم المتحدة عقدت العزم على عدم التخلي عن الشعب التيموري في أوقات الشدة هذه. وأشار الأمين العام إلى أنه تلقى رسالة من حكومة تيمور – ليشتي دعت فيها الأمم المتحدة إلى إنشاء لجنة خاصة مستقلة للتحقيق في الأحداث التي وقعت في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل وفي ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو، والمسائل الأخرى ذات الصلة بالأزمة. وأعلن أنه سيطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان القيام بإنشاء هذه اللجنة[١٣٩].

أما المبعوث الخاص للأمين العام، الذي كان قد زار تيمور – ليشتي في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه، فقد أفاد في إحاطته بأن مجلس الدولة والمجلس الأعلى لشؤون الدفاع والأمن في تيمور – ليشتي قد اتفقا على وضع خطة عمل لكي تتصدى القيادة السياسية للأزمة الأمنية. وتولى الرئيس المسؤولية الرئيسية عن الدفاع والأمن بالتعاون الوثيق مع سائر كبار الموظفين، وتعمل القيادة التيمورية بشكل وثيق مع القوات العسكرية وقوات الشرطة الدولية المنتشرة في البلد. وأوضح المبعوث الخاص للأمين العام أن أخطر أسباب الاضطرابات الأخيرة تتعلق بالقطاع الأمني، مع وقوع انقسامات سياسية بين الشرطة والجيش، وكذلك داخليا في كل مؤسسة منهما. وإضافة إلى ذلك، فإن التصاعد المفاجئ في الاحتكاك بين الشرق والغرب بوصفه عاملا مركزيا في الأزمات في الجيش وقوات الدفاع وقوات الشرطة يمكن أن يشكل أخطر الانقسامات التي تزعزع الوحدة الوطنية. وفي ما يتعلق بالدور الذي يريد التيموريون أن تضطلع به الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في المستقبل، أشار المبعوث الخاص للأمين العام إلى الطلب الموجه إلى الأمين العام لكفالة المساءلة والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال الانتفاضات التي جرت مؤخرا. وذكر أنه وجد أيضا توافقا في الآراء على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور رئيسي في تنظيم الانتخابات في عام ٢٠٠٧، والتأكد من أنها ستكون حرة ونزيهة، عند استعراض وكفالة إصلاح قطاع الأمن، وفي توفير الدعم الدولي لمؤسسات

(١٣٨) S/2006/383.

(١٣٩) S/PV/5457، الصفحتان ٢ و ٣.

الدولة، فضلا عن الرغبة في أن تعرض الأمم المتحدة مساعيها الحميدة في تعزيز المصالحة السياسية والمجتمعية[١٤٠].

وقال ممثل تيمور - ليشتي في بيانه إن العمل الذي قامت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بالاشتراك مع التيموريين، قد ضرب بجذوره على شكل مؤسسات حكومية كانت لها القدرة على مواصلة العمليات حتى في أوج الأزمة الراهنة. وتقتصر المناطق المتضررة في المقام الأول على ديلي مع سير العمل في المقاطعات الـ ١٢ الأخرى بصورة طبيعية، وبقاء الحدود بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي هادئة. وأبلغ المجلس بالخطوات التي اتخذتها الحكومة للشروع في إجراء حوار شامل للجميع في غضون أسبوعين، بالتوازي مع لجنة التحقيق الخاصة المستقلة التي كان بلده قد طلبها. أما في ما يتعلق بوجود الأمم المتحدة في المستقبل، فقد أعرب ممثل تيمور - ليشتي عن اعتقاده بأن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ينبغي أن يستعاض عنه في الوقت المناسب بقوة حفظ سلام بتكليف من الأمم المتحدة تضم عددا أكبر من بلدان المنطقة. وأكد أن الإطار الزمني لإنشاء هذه القوة ينبغي أن يكون طويلا بما يكفي لتمكين مؤسسات الدولة من اجتياز المرحلة الهشة[١٤١].

وأثنى متكلمون على العمل السريع الذي أدته بلدان قوة تحقيق الاستقرار الأربعة، أستراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا، في حين ذكروا أن تحقيق الاستقرار في تيمور - ليشتي سيتطلب بذل المجتمع الدولي بأسره، وبخاصة المجلس، جهودا لوقف العنف واستئناف عملية المصالحة الوطنية. ورحبوا بتقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب، وحثوا، في ضوء وجود ما يزيد على عشرة آلاف من المشردين داخليا، على أن تحظى الدعوة إلى المزيد من تقديم معونة من هذا القبيل بالاهتمام.

واتفق المتكلمون على أن استمرار وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ضروري من أجل المساعدة في مجالات الانتخابات وسيادة القانون والمصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية وبناء القدرات. بيد أن الآراء تباينت بشأن مستقبل الوجود الدولي بعد انتهاء ولاية الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. فقد أعرب ممثل أستراليا عن اعتقاده بأنه لا داعي، على الرغم من أن الوجود الدولي في تيمور - ليشتي لازم لبعض الوقت، لأن تكون قوة تحقيق الاستقرار تحت الولاية المباشرة للأمم المتحدة، معربا عن رغبته في أن تكون الأمم المتحدة طليقة اليدين من أجل التركيز على احتياجات تيمور - ليشتي الطويلة الأجل من خلال بعثة جديدة بولاية من المجلس. ورأى أن البعثة الجديدة ينبغي أن تُنشأ بموجب الفصل السابع من الميثاق وتكلَّف بتيسير الحوار السياسي والمصالحة، واستعادة ثقة الشعب وتعزيز نظام العدالة[١٤٢]. وقال ممثل البرتغال في بيانه إن الاضطرابات الحالية تدل على ضرورة تجديد الاشتراك طويل الأمد من قِبل الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ولدى تحديد الولاية المقبلة لوجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ينبغي الإصغاء أولا وقبل كل شيء إلى آراء التيموريين لكي نحترم توليهم زمام أمورهم. وشدد على أن تيمور - ليشتي ليست دولة فاشلة ولكنها تعيش أزمة سياسية عميقة لها تبعات أمنية وإنسانية خطيرة جدا[١٤٣]. ودعا عدة ممثلين إلى إجراء تقييم شامل للاحتياجات، بما في ذلك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية،

(١٤٠) المرجع نفسه، الصفحات ٣-٧.

(١٤١) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٢.

(١٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٤.

(١٤٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

للنظر في الخيارات المتاحة في المستقبل[١٤٤]. وفي هذا الصدد، حذر ممثل فرنسا من الانسحاب السابق لأوانه أو المخطط له بشكل سيئ، وأكد أن أحد الدروس المستفادة من الأحداث الأخيرة هو الحاجة إلى إجراء تحليل متعمق للمشاكل السياسية في تيمور – ليشتي[١٤٥].

ورأى بعض المتكلمين أن نشر عملية حفظ سلام ''كاملة'' أو ''قوية'' يمثل الرد المناسب[١٤٦]. فقد رأى ممثل الأرجنتين أن من الواضح بشكل متزايد أن استمرار وجود القوات العسكرية والشرطية الدولية سيكون ضروريا في الأشهر القادمة، وبخاصة في ضوء الانتخابات العامة التي ستجرى في عام ٢٠٠٧. وأكد أن المجلس ينبغي ألا يستبعد مبدئيا أي إمكانية لإدراج عنصر عسكري وعنصر شرطة في ولاية البعثة الخلف لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي[١٤٧]. وأيد ممثل المملكة المتحدة إنشاء بعثة أمم متحدة شرطية وسياسية[١٤٨]، وأيد عدة ممثلين توسيع وجود الأمم المتحدة، بحيث يضم عنصر شرطة قويا[١٤٩]. وفي انتظار توصيات الأمين العام عن مشاركة الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، أيد بعض الممثلين إجراء تمديدا فنيا[١٥٠].

وفي الجلسة ٥٤٦٩، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن[١٥١]، ورسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل تيمور – ليشتي[١٥٢].

ووجّه الرئيس (الدانمرك) انتباه المجلس إلى مشروع قرار[١٥٣]، اعتُمد بعد ذلك بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٦٩٠ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي[١٥٤]:

قرر تمديد ولاية القوة إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦؛

وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس بحلول ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ تقريرا عن دور الأمم المتحدة في

(١٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ١٧ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٨ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢١ (غانا)؛ والصفحة ٢٣ (اليابان).

(١٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(١٤٦) المرجع نفسه؛ الصفحتان ١٦ و ١٧ (ماليزيا)؛ والصفحة ٢٠ (بيرو)؛ والصفحة ٣٣ (البرازيل)؛ والصفحة ٣٩ (سنغافورة).

(١٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(١٤٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(١٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢ (الدانمرك)؛ والصفحة ٣٧ (الفلبين).

(١٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣ (اليابان)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦ (الصين، والولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٢ (الدانمرك).

(١٥١) S/2006/383، التي تحيل رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس تيمور – ليشتي ورئيس برلمانها الوطني ورئيسة وزرائها.

(١٥٢) S/2006/391، التي تحيل رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من وزير الشؤون الخارجية والتعاون ووزير دفاع تيمور – ليشتي بشأن إنشاء لجنة تحقيق خاصة مستقلة لاستعراض الأحداث التي وقعت يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل وأيام ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، وغيرها من الأحداث أو القضايا ذات الصلة التي أسهمت في الأزمة.

(١٥٣) S/2006/414.

(١٥٤) دعي ممثل تيمور – ليشتي للمشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

تيمور - ليشتي بعد انتهاء ولاية المكتب، مع أخذ الحالة الراهنة والحاجة إلى تعزيز وجود الأمم المتحدة بعين الاعتبار.

القرار ١٧٠٣ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة ٥٥١٤ المعقودة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦

في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن تيمور - ليشتي[١٥٥] عرض فيه توصيات بشأن مستقبل دور الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. فقد أوصى بإنشاء بعثة متكاملة متعددة الأبعاد للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، قائلا إن ذلك يتطلب وجود عنصر مدني قوي يشمل قوات شرطة مدنية تابعة للأمم المتحدة يفوق قوامها كثيرا القوام الموجود في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، ويسانده عنصر عسكري مصغر تابع للأمم المتحدة. وسيقيم الممثل الخاص اتصالات مع الأطراف والسلطات التيمورية، وغيرها من أصحاب المصلحة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والسلك الدبلوماسي، وسيبذل مساعيه الحميدة لدى السلطات التيمورية على جميع المستويات، حسب الاقتضاء.

وفي الجلسة ٥٥١٢، المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام، واستمع إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي. وتلقى المجلس أيضا تقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة لتيمور - ليشتي[١٥٦]. ووجه الرئيس (غانا) الانتباه أيضا إلى رسالتين من تيمور - ليشتي[١٥٧].

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وممثلو أستراليا، وإندونيسيا، والبرتغال، والبرازيل، وتيمور - ليشتي[١٥٨]، والرأس الأخضر، وسنغافورة، والفلبين، وفنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)[١٥٩]، وكوبا، وماليزيا، ونيوزيلندا، والأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

وشدد المبعوث الخاص للأمين العام في إحاطته، في سياق شرحه توصيات الأمين العام، على أنه ينبغي ألا ينظر إلى إنشاء بعثة أكبر حجما إثر عمليات تقليص متعاقبة على أنه عودة إلى مرحلة سابقة من مشاركة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي أو في عملية بناء الدولة في تيمور - ليشتي. وقال إن تلك المقترحات تهدف، على العكس من ذلك، إلى إقامة شراكة منسقة بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي تتسم

(١٥٥) S/2006/628، المقدم عملا بالقرار ١٦٩٠ (٢٠٠٦).

(١٥٦) S/2006/580.

(١٥٧) S/2006/620، التي تحيل رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتيمور - ليشتي تحيل بها رسالة تحمل نفس التاريخ موجهة من رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي تتناول إنشاء بعثة جديدة متكاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي؛ ورسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتيمور - ليشتي تحيل بها رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من رئيس الوزراء بشأن السلطة التنفيذية للأمم المتحدة للاضطلاع بمهام الشرطة.

(١٥٨) مثّل تيمور - ليشتي الوزير الأقدم ووزير الشؤون الخارجية والتعاون فيها.

(١٥٩) أيدت هذا البيان كل من ألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وصربيا، وكرواتيا، وليختنشتاين، والنرويج.

بمزيد من الفعالية وتكون تحت قيادة التيموريين. وأشار إلى أن الأدوار الرئيسية التي يتعين أن تضطلع بها بعثة من هذا القبيل هي في معظم المجالات البالغة الأهمية المتمثلة في القطاع الأمني وإقامة العدل وسير العمل في المؤسسات الديمقراطية. وأعرب عن توقعه أن تكون المساعدة في إجراء انتخابات عام ٢٠٠٧ وضمان مصداقيتها مهمتين أساسيتين في السنة الأولى للبعثة. وقال إنه لا بد من إجراء استعراض أساسي للقطاع الأمني برمته من أجل توضيح دوري قوات الدفاع والشرطة في العلاقة فيما بينهما، مع تعزيز وزارتي الداخلية والدفاع. وأضاف أن مطلب المساءلة باعتباره جزءا من الأسس اللازمة للمصالحة قوي، وأن العمل الحاسم الذي تضطلع به لجنة التحقيق المستقلة الخاصة في تيمور – ليشتي سيوفر نقطة انطلاق موضوعية في سبيل تحقيق هذه الغاية. وحث المجلس على تأييد التوصيات الداعية إلى إنشاء بعثة جديدة والتي تستجيب لنداء حكومة تيمور – ليشتي وشعبها[١٦٠].

وفيما رحب متكلمون بعودة السلام تدريجيا، فقد شددوا على أن الحالة الأمنية والسياسية في تيمور – ليشتي لا تزال هشة، مشيرين إلى أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء أعمال العنف التي جدت مؤخرا. وفي هذا الصدد، أعرب المتكلمون بصفة عامة عن تأييدهم لتوصيات الأمين العام من أجل إنشاء بعثة متكاملة متعددة الأبعاد في تيمور – ليشتي، وأشاروا إلى أنها تتفق مع الطلب الذي قدمته الحكومة. وأكدوا ضرورة تعزيز ما تم تحقيقه، مع الإشارة إلى أن بعثة الأمم المتحدة المقبلة يلزم أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية للتصدي بفعالية لقضايا ملحة من قبيل تدريب الشرطة الوطنية وتقديم الدعم من أجل انتخابات عام ٢٠٠٧. ورحب كثير من المتكلمين باقتراح الأمين العام إبرام اتفاق بين حكومة تيمور – ليشتي والمجتمع الدولي لإعادة توجيه الخطة الاقتصادية الوطنية لتيمور – ليشتي والمساعدة على بناء قدرات مؤسسات الدولة والحكومة. وفي الوقت نفسه، أعرب متكلمون عن موافقتهم على ملاحظة الأمين العام بشأن ضرورة احترام الأمم المتحدة سيادة تيمور – ليشتي احتراما كاملا، قائلين إن من الضروري أن يتولى التيموريون أنفسهم قيادة العملية. وأعرب بعض الممثلين، مع الإشارة إلى جو الخوف السائد، عن قلقهم بشأن الحالة الإنسانية لأكثر من ١٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا[١٦١]، ومسألة انتشار الأسلحة على نطاق واسع التي يمكن أن تستخدم في مزيد من الأعمال المزعزعة للاستقرار[١٦٢]. وقال ممثل الفلبين إن البعثة الجديدة ينبغي أن تكون بمثابة جهاز للإنذار المبكر لتنبيه التيموريين بشأن الأزمات المحتملة[١٦٣].

وأعرب ممثل تيمور – ليشتي في بيانه عن تأييده لتوصيات الأمين العام. وأكد أن التوصيات، بما في ذلك ما يتعلق منها بقوة صغيرة الحجم تابعة للأمم المتحدة، هامة وتمثل أفضل خيار لمواجهة الأزمة الراهنة. وأعرب عن اعتقاده بأن البعثة الجديدة المقترحة ينبغي أن تقدم المساعدة

(١٦٠) S/PV.5512، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٦١) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢١ (غانا)؛ والصفحة ٢٤ (فنلندا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٢٧ (البرتغال).

(١٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الصين)؛ والصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٤ (فنلندا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٢٧ (البرتغال)؛ والصفحة ٤٠ (أستراليا).

(١٦٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

أيضا على تصميم سياسات واستراتيجيات الحد من الفقر والنمو الاقتصادي[١٦٤].

وبينما كان هناك اتفاق واسع النطاق بين المتكلمين على الحاجة إلى عنصر شرطة في البعثة الجديدة، فقد استُمع إلى آراء متباينة بشأن كيفية التعامل مع عنصرها العسكري. فقد أعرب العديد من المتكلمين عن اعتقادهم بأن وجودا كبيرا للشرطة وعنصرا عسكريا صغير الحجم تحت قيادة الأمم المتحدة هي أمر لا غنى عنه، مثلما قال الأمين العام، لأن هذين العنصرين سيساعدان على استعادة الاستقرار والقانون والنظام[١٦٥]. وأعرب ممثل اليابان عن تفضيله استخدام قوات الأمن الدولية على عنصر عسكري تحت قيادة الأمم المتحدة، من أجل ضمان الفعالية التشغيلية[١٦٦]. ورأى ممثل المملكة المتحدة أن إعداد ولاية لتشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة سيستغرق، لا محالة، وقتا، قائلا إنه أمر غير ضروري في الواقع، بالنظر إلى وجود الشركاء في الميدان وإلى متطلبات الحالة المؤقتة[١٦٧]. وأعربت ممثلة الولايات المتحدة عن عدم اقتناعها بالحاجة إلى قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة، قائلة إن الشواغل الأمنية في تيمور - ليشتي داخلية، ومشددة على أن قوة الأمن الدولية القائمة بالفعل مجهزة جيدا بالمعدات والأفراد ومستعدة للرد في حالة نشوء حاجة إلى العمل العسكري[١٦٨]. وعلى العكس من ذلك، ذكر ممثل اليونان أن الترتيبات الثنائية لا تشكل حلا مجديا طويل الأجل من أجل تعزيز الأمن[١٦٩]. ورأت ممثلة نيوزيلندا أن التوصية الواردة في التقرير مقبولة، مشددة على أن نيوزيلندا ترى، باعتبارها إحدى الجهات المساهمة في قوة تحقيق الاستقرار الراهنة، أن من المهم أن يحظى الوجود العسكري في تيمور - ليشتي، كيفما كان تطوره، بتأييد عريض القاعدة وبشرعية دولية معترف بها على نحو واضح[١٧٠]. وقال ممثل أستراليا إن بلده لئن كان بصدد سحب قواته تدريجيا من القوة الدولية لتحقيق الاستقرار مع تحسن الظروف في تيمور - ليشتي، فهو، على استعداد لمواصلة تقديم قوات للقيام بمهام الشرطة والمهام العسكرية. ولإتاحة أداء فعال للقوات، مشددا على تفضيل المشاركة الإقليمية في هذه القوة بتوفير قدرات في مجالي النشر السريع والأمن، وعلى أن من المهم أن يخوّل المجلس القوة صلاحيات بموجب الفصل السابع[١٧١]. ووجه الأمين التنفيذي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية الانتباه إلى اعتماد تلك المجموعة لإعلان سياسي تعرض فيه المساعدة على إنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وتعرب فيه عن استعداد أعضائها للمشاركة في البعثة[١٧٢].

وبما أن قطاعي العدل والشرطة كانا الأكثر تضررا أثناء الأزمة الأخيرة، فقد أيد العديد من المتكلمين توصيات الأمين العام المتعلقة بالعدالة والمصالحة، بما في ذلك اقتراح

(١٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(١٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الكونغو)؛ والصفحة ١٠ (الصين)؛ والصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٦ (اليونان)؛ والصفحة ١٨ (بيرو)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (سلوفاكيا، وغانا)، والصفحتان ٢٥ و ٢٦ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٨ (البرتغال)؛ والصفحة ٣١ (البرازيل)؛ والصفحة ٣٥ (الرأس الأخضر).

(١٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(١٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(١٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(١٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٨.

(١٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٤٠.

(١٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤١.

إعادة إنشاء قدرات للتحقيق في الجرائم الخطيرة التي وقعت في عام ١٩٩٩. واتفقوا على أنه ينبغي تقديم المساعدة إلى تيمور – ليشتي لتسوية المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتوفير سبل الانتصاف للضحايا.

وفي الجلسة ٥٥١٤، المعقودة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦[١٧٣]. ووجه الرئيس (غانا) الانتباه إلى تقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة في تيمور – ليشتي[١٧٤]؛ وإلى رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تيمور – ليشتي[١٧٥]؛ وإلى رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل تيمور – ليشتي[١٧٦].

ووجّه الرئيس أيضا انتباه المجلس إلى مشروع قرار[١٧٧] طرح بعد ذلك للتصويت واعتُمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٧٠٣ (٢٠٠٦)[١٧٨] الذي قرر به المجلس جملة أمور، منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي إلى ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

(١٧٣) S/2006/628.

(١٧٤) S/2006/580.

(١٧٥) S/2006/620.

(١٧٦) S/2006/651.

(١٧٧) S/2006/660.

(١٧٨) دعي ممثل تيمور – ليشتي للمشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة ٥٥١٦ المعقودة في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥١٦، المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦[١٧٩]. ووجه الرئيس (غانا) الانتباه إلى تقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة في تيمور – ليشتي[١٨٠]. ووجّه الرئيس أيضا الانتباه إلى مشروع قرار[١٨١]، طرح بعد ذلك للتصويت واعتُمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦)[١٨٢]، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر إنشاء بعثة متابعة في تيمور – ليشتي، هي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي؛

وأكد أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في التعديلات التي يمكن إدخالها على هيكل البعثة، بما في ذلك طبيعة العنصر العسكري وحجمه، مع مراعاة آراء الأمين العام؛

وقرر أن يرأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ممثل خاص للأمين العام يتولى إدارة عمليات البعثة وتنسيق كافة أنشطة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي؛

ودعا قوات الأمن الدولية إلى أن تتعاون تعاونا كاملا مع البعثة وأن تقدم إليها المساعدة اللازمة لتنفيذ الولاية المذكورة أعلاه؛

ودعا جميع الأطراف في تيمور – ليشتي إلى التعاون تعاونا تاما في نشر البعثة وقوات الأمن الدولية وتشغيلها.

(١٧٩) S/2006/628.

(١٨٠) S/2006/580.

(١٨١) S/2006/686.

(١٨٢) دُعي ممثل تيمور – ليشتي للمشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

القرار ١٧٤٥ (٢٠٠٧) الذي اتخذه المجلس في جلسته ٥٦٣٤ المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧

في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قدم الأمين العام تقريره عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي عن الفترة من ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧[١٨٣] الذي أعرب فيه عن تأييده تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا بدون إدخال أي تغيير يذكر إلا بعد الانتخابات المقبلة. إلا أنه أيد، بهدف تعزيز الأمن من أجل العملية الانتخابية التي تتسم بأهمية حاسمة، طلب الحكومة نشر وحدة إضافية من وحدات الشرطة المشكلة. وذكر أن الوحدة ستتخذ من ديلي مقرا لها من أجل دعم وحدات الشرطة المشكلة الموجودة، ولتستجيب على وجه الخصوص للحوادث الممكنة التي قد تنشأ في المقاطعات الغربية الملاصقة للعاصمة، والتي قد يتوقع حدوث اضطرابات فيها، ولا سيما خلال الفترتين السابقة واللاحقة للانتخابات.

وفي الجلسة ٥٦٢٨، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام، واستمع إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو كل من أستراليا، وألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)[١٨٤]، والبرازيل، والبرتغال، وتيمور - ليشتي[١٨٥]، وسنغافورة، والفلبين، ونيوزيلندا، واليابان.

وشدد الممثل الخاص للأمين العام في إحاطته، مشيرا إلى أن تيمور - ليشتي تعد للانتخابات الوطنية الأولى منذ الاستقلال، على أن الأمن لا يزال عنصرا حاسما في نجاح العملية الانتخابية، وأن الوضع لا يزال هشا رغم ظهور بعض علامات التحسن عليه. وفي هذا الصدد، قال إنه يحبذ نشر وحدة شرطة مشكَّلة إضافية من أجل التحضير للانتخابات وفي فترات ما بعد الانتخابات مباشرة. وأثنى على إبرام مذكرة تفاهم مؤخرا بين حكومة تيمور - ليشتي وحكومة أستراليا والأمم المتحدة، وهي المذكرة التي أنشأت منتدى للتنسيق ثلاثي لتعزيز التنسيق الأمني في تيمور - ليشتي. وأثنى أيضا على حكومة تيمور - ليشتي التي شرعت في استعراض القطاع الأمني معربا عن الأمل في أن يتم تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق في أقرب وقت. وأبرز الممثل الخاص على وجه الخصوص، مشيرا إلى أن النهوض بالديمقراطية وتعزيزها يتطلبان استمرار دعم المجتمع الدولي، توصية الأمين العام بتمديد البعثة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا[١٨٦].

وعلى الرغم من أن الترتيب القائم بين الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي بشأن الأمن العام قد تناول المسائل المتعلقة بإصلاح الشرطة، فقد طلب ممثل تيمور - ليشتي أن ينظر المجلس في نشر وحدة شرطة مشكَّلة إضافية بالنظر إلى استمرار هشاشة الحالة في تيمور - ليشتي. وأشار إلى أن حكومته، بدعم من الأمم المتحدة، جعلت من إصلاح القطاع الأمني أولوية. وقال، مشيرا إلى قطاع العدالة، إن النظام ينوء بأعباء تفوق طاقته وليس مهيئا للتعامل مع سيناريو ما بعد الأزمة الحالية. والتمس من الأمم المتحدة أن تعزز إطارها الرئيسي للمساعدة من أجل تلبية احتياجات

(١٨٣) S/2007/50، المقدم عملا بالقرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦).

(١٨٤) أيدت البيان كل من ألبانيا، وأوكرانيا، وأيسلندا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وكرواتيا، والنرويج.

(١٨٥) مثّل تيمور - ليشتي رئيس وزرائها.

(١٨٦) S/PV.5628، الصفحات ٢-٦.

إقامة العدل العاجلة. وحث ممثل تيمور – ليشتي، مسلطا الضوء على ضرورة التزام الأمم المتحدة الطويل الأجل في تيمور – ليشتي من أجل إتاحة السلام الدائم في بلده الذي يمر بمرحلة حاسمة الأهمية، المجلس على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة ١٢ شهرا أخرى[١٨٧].

واتفق متكلمون مع الأمين العام في تقييمه وهو أن الحالة العامة في تيمور – ليشتي قد تحسنت منذ أنشئت البعثة. بيد أنهم اتفقوا على أن العديد من التحديات لا يزال يتعين التصدي لها من أجل منع العودة إلى النزاع، وتحقيق التنمية المستدامة. وأشاروا إلى أن الحالة الأمنية ما زالت هشة، وما زال عدم إحراز تقدم في النظام القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب يشكل مصدرا للقلق. وشدد متكلمون على أن من الأهمية بمكان تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة. وقالوا إنهم، مع مرور تيمور – ليشتي بمنعطف حاسم، يشاطرون غيرهم الرأي القائل بأن البلد يحتاج إلى مواصلة الدعم القوي من المجتمع الدولي، ولذا فهم يؤيدون توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهرا. وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن اعتقاده بأنه ينبغي أيضا تعزيز ولاية البعثة[١٨٨]، وأيد العديد من المتكلمين صراحة نشر وحدة شرطة إضافية قبل إجراء الانتخابات[١٨٩]. ورحب عدد من المتكلمين، مشددين على أن سلاما قابلا للاستمرار لا يمكن أن يتحقق إلا في بيئة يسودها الأمن، بإنشاء منتدى التنسيق الثلاثي الأطراف بين حكومة أستراليا وحكومة تيمور – ليشتي والأمم المتحدة لتعزيز الأنشطة الأمنية استعدادا للانتخابات[١٩٠]. وشدد عدة متكلمين على ضرورة بناء شرطة وطنية تيمورية فعالة قادرة على التصدي للتحديات الأمنية، والحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني[١٩١]، بما في ذلك القيادة المستقبلية وتشكيل قوات الدفاع التيمورية. وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن قلقه من أن وجود جنود مسلحين من القوات المسلحة التيمورية أفضى إلى زيادة الشعور بانعدام الأمن لدى الشعب التيموري، وحث الحكومة على ضمان أن يلتزم الجيش التيموري بالتصرف اللائق. وقال إن شرطة الأمم المتحدة ما زالت تحظى بولاية المجلس للاضطلاع مؤقتا بإنفاذ القانون والسلامة العامة في تيمور الشرقية[١٩٢].

وأكد مجددا العديد من الوفود على الحاجة المستمرة إلى المساءلة والعدالة[١٩٣]، وأيد عدد من المتكلمين التنفيذ الحسن التوقيت لتوصيات اللجنة الخاصة المستقلة

(١٨٧) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١٢.

(١٨٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(١٨٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢١ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٢٢ (بنما)؛ والصفحة ٢٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٦ (بلجيكا)؛ والصفحة ٢٧ (بيرو)؛ والصفحة ٣٣ (اليابان)؛ والصفحات ٣٤ و ٣٦ (سنغافورة، وألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي))؛ والصفحة ٣٨ (البرتغال)؛ والصفحة ٤٠ (الفلبين).

(١٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٢٦ (بلجيكا)؛ والصفحة ٣٠ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٣٣ (اليابان)؛ والصفحة ٣٦ (ألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٨ (البرتغال)؛ والصفحة ٤٢ (البرازيل).

(١٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٥ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٧ (بيرو)؛ والصفحة ٢٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٠ (سلوفاكيا)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (أستراليا)؛ والصفحة ٣٤ (سنغافورة)؛ والصفحة ٣٦ (ألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٤١ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٤٢ (البرازيل).

(١٩٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(١٩٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٤ (إيطاليا، والولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (قطر)؛ والصفحة ٣٦ (ألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٤٠ (نيوزيلندا).

للتحقيق[١٩٤]. وحث ممثل الولايات المتحدة البعثة على الانتهاء من التحقيق في الجرائم المرتكبة في البلد في عام ١٩٩٩، قائلا إن التأخر في إقامة العدل لمدة طويلة جدا يمكن أن يتحول إلى حرمان منها[١٩٥]. وفي هذا السياق، أعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم للأمين العام في ما يراه من أن العدالة شرط مسبق لا غنى عنه للمصالحة الوطنية المستدامة[١٩٦].

وفي الجلسة ٥٦٣٤[١٩٧]، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي[١٩٨]. ووجّه الرئيس (سلوفاكيا) الانتباه إلى رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل تيمور - ليشتي[١٩٩].

ثم وجّه انتباه المجلس إلى مشروع قرار[٢٠٠] طرح بعد ذلك للتصويت واعتُمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٧٤٥ (٢٠٠٧)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية البعثة حتى ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٨؛

وقرر أن يزيد قوام القوة المأذون بها للبعثة بما يصل إلى ١٤٠ فردا من أفراد الشرطة؛

وحث الشركاء في التنمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، على مواصلة توفير الموارد والمساعدة اللازمة للتحضير للانتخابات المقبلة ولسائر المشاريع الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأهاب بالجهات المانحة الدولية النظر في إمكانية المساهمة بسخاء في النداء الموحد لعام ٢٠٠٧ لصالح تيمور - ليشتي؛

وطلب إلى البعثة مراعاة الاعتبارات الجنسانية بشكل كامل بوصف ذلك مسألة شاملة طوال فترة ولايتها، وطلب كذلك إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقدمة إلى المجلس التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البعثة بأسرها.

البيان الذي أدلى به الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٦٨٢ المعقودة في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٨٢، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧[٢٠١]، أدلى الرئيس (الولايات المتحدة) ببيان باسم المجلس[٢٠٢]. وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رحب بإعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في تيمور - ليشتي، وهنأ السيد خوسيه راموس - هورتا على انتخابه رئيسا؛

---

(١٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (غانا)؛ والصفحة ٢٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٥ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٦ (بلجيكا)؛ والصفحة ٢٧ (بيرو).

(١٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (غانا)؛ والصفحة ٢٤ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٦ (بلجيكا)؛ والصفحة ٣٠ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٣٨ (البرتغال).

(١٩٧) دعي ممثل تيمور - ليشتي للمشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(١٩٨) S/2007/513، المقدم عملا بالقرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦).

(١٩٩) S/2006/1022، التي تحيل رسالة موجهة من رئيس تيمور - ليشتي ورئيس البرلمان الوطني ورئيس الوزراء في تيمور - ليشتي في ما يتعلق بالظروف الأمنية غير المستقرة في بعض مناطق البلد، يطلبون فيها تعزيز البعثة بوحدة شرطة مشكلة إضافية من الحرس الوطني الجمهوري للبرتغال لكفالة أن تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في بيئة آمنة وسلمية.

(٢٠٠) S/2007/98.

(٢٠١) دعي ممثل تيمور - ليشتي للمشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(٢٠٢) S/PRST/2007/14.

وتطلع إلى العمل مع الحكومة الجديدة من أجل المساعدة على بناء مستقبل أفضل لتيمور – ليشتي؛

وأعرب عن قلقه إزاء استمرار هشاشة وعدم استقرار الأحوال الأمنية والسياسية والاجتماعية والإنسانية في تيمور – ليشتي. وأكد أهمية استمرار جميع الأطراف في العمل سويا بروح التعاون وعدم التشدد من أجل تعزيز التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي في السنوات الأخيرة، وتمكين البلد من المضي قدما تجاه مستقبل سلمي وأكثر ازدهارا؛

وأعرب عن دعمه المستمر لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، وشجع البعثة على مواصلة التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن التنسيق مع جميع الشركاء المعنيين، وفقا لولايتها، من أجل تقديم الدعم لحكومة تيمور – ليشتي.

البيان الذي أدلى به الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٧٤٠ المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، قدم الأمين العام تقريرا عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي[٢٠٣]، ذكر فيه أن انتهاء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يدل بصورة ناجحة على أن الجهود التي بُذلت للتغلب على أزمة عام ٢٠٠٦ تحرز تقدما. وأفاد أيضا بأن أوجه الضعف في القطاع القضائي تقوض ثقة الجمهور في مؤسسات سيادة القانون الأخرى، بما في ذلك الشرطة. وستواصل البعثة، بالاشتراك مع شركائها الدوليين الآخرين، تقديم الدعم إلى القطاع القضائي، وإلى الجهود الأخرى أيضا المبذولة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقال أيضا إن التحديات الإنسانية المرتبطة بأزمة المشردين داخليا التي طال أمدها لا تزال قائمة. وفي الفترة المتبقية من الولاية، سيبدأ التركيز في البعثة على التحول من الإنفاذ المؤقت للقانون إلى تقديم الدعم من أجل إعادة إصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها، مع مراعاة الحالة السائدة للقانون والنظام. وسوف يتم هذا في إطار إصلاح أوسع لقطاع الأمن، الذي سيظل يشكل أولوية مستمرة من أولويات البعثة.

وفي الجلسة ٥٧٣٩، المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام، واستمع إلى إحاطة من وزير الشؤون الخارجية والتعاون لتيمور – ليشتي. ذكر فيها أن هذه الانتخابات الرئاسية والبرلمانية هي أول انتخابات وطنية يديرها التيموريون، وتمثل تأكيدا هاما لقدرتهم على ممارسة استقلالهم. وشدد على أن الانتخابات قد جرت، بدعم واسع النطاق من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وبحضور المراقبين الدوليين والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار، في أجواء سلمية وحرة ونزيهة وشفافة، كما كانت تجسيداً لأمل الشعب وثقته وحماسته. وقال إنه يدرك، مع النظر بجدية في توصيات الفريق المستقل للتصديق على صحة الانتخابات، أنه تم استيفاء المعايير التي تستند إليها عملية التصديق بصورة جزئية فقط في بعض الحالات، وأعرب عن التزامه بمعالجة أوجه القصور في بلده في تلك المجالات بهدف تحسين عملية إجراء الانتخابات المقبلة. وشدد على أن الهيكل المؤسسي الهش يشكل التحدي الرئيسي الذي لا يزال في حاجة إلى توجيه ملموس ومساعدة كبيرة. وقال موضحا، إن حكومة تيمور – ليشتي لا تزال، مع ذلك، هي المسؤولة في المقام الأول عن تقديم المساعدة والحماية إلى مواطنيها. وبما أن إرساء الإطار المؤسسي للدولة كان عملية طويلة وصعبة، فقد طلب وزير الشؤون الخارجية والتعاون إلى المجلس أن ينظر في إمكانية تمديد ولاية البعثة حتى عام ٢٠١٢. وذكر

(٢٠٣) S/2007/513، المقدم عملا بالقرار ١٧٤٥ (٢٠٠٧).

أنه يتفق مع الأمين العام في رأيه وهو أن من الضروري إنشاء بعثة ذات ولاية لبناء السلام بعد ذلك على أن تبقى في مكانها خمس سنوات إضافية، إلا أنه يشدد على ضرورة أن تبقى بعثة حفظ السلام حتى تاريخ يتجاوز ٢٠١٠[٢٠٤].

وفي الجلسة ٥٧٤٠، المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧[٢٠٥]، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي[٢٠٦]. ثم أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان باسم المجلس[٢٠٧]، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رحب بتشكيل الحكومة الجديدة في تيمور - ليشتي؛

وأكد على ضرورة قيام جميع الأطراف بحل جميع منازعاتها بالطرق السلمية وحدها وضمن إطار المؤسسات الديمقراطية، وأهاب بشعب تيمور - ليشتي الامتناع عن ممارسة العنف والعمل معاً لضمان استتباب الأمن.

وأهاب مجلس الأمن بحكومة تيمور - ليشتي وبرلمانها وأحزابها السياسية وشعبها بذل جهود مشتركة والبدء بحوار سياسي وتدعيم السلام والديمقراطية وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمصالحة الوطنية في البلد. وأكد من جديد الحاجة إلى العدالة والمساءلة، وشدد على أهمية تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الخاصة المستقلة الواردة في تقريرها عن أحداث ٢٠٠٦.

ورحب بتقرير الأمين العام عن عمل البعثة وشجع على مواصلة التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكذلك جميع الشركاء المعنيين لدعم حكومة تيمور - ليشتي على تنفيذ خطة تنمية وطنية.

(٢٠٤) S/PV.5739، الصفحات ٢-٥.

(٢٠٥) دعي ممثل تيمور - ليشتي للمشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(٢٠٦) S/2007/513، المقدم عملا بالقرار ١٧٠٥ (٢٠٠٧).

(٢٠٧) S/PRST/2007/33.

٢٤ - الحالة في أفغانستان

المداولات التي دارت في الجلسة ٤٨٩٣ المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٨٩٣، المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين[١]، المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ووصف الأمين العام في تقريره التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق بون، المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١[٢]، بما في ذلك المرحلة التجريبية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والتسجيل الانتخابي في ١ كانون الأول/ديسمبر؛ ومجلس لويا جيرغا الدستوري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وأكد الأمين العام أن نجاح هذه العمليات يمكن أن يعطي زخما كبيرا لجهود بناء الدولة في أفغانستان، بيد أنه ينبغي التغلب على التحديات الأساسية، ولا سيما مشاكل انعدام الأمن، حتى تصبح العملية السلمية نهائية ويتحقق تثبيت مؤسسات الدولة الهشة نسبيا. وقال إن

(١) S/2003/1212.

(٢) اتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة في أفغانستان ريثما يعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة (انظر S/2001/1154).